

FitchRatings

تعريفات التصنيفات

This document has been translated from "Rating Definitions" published in July 2017 in English. In case of any differences, the English version shall prevail.

هذه الوثيقة ترجمة عربية لوثيقة محررة أصلاً باللغة الإنجليزية. وفي حالة وجود أي اختلاف في المعنى بين اللغتين، تسود النسخة الإنجليزية.

المحتويات

4.....	نبذة عن التصنيفات ودرجات التصنيف
5.....	استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها
7.....	القيود المحددة ذات الصلة بدرجات التصنيف الائتماني
	القيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجة التصنيف الائتماني الرئيسة وتصنيفات
7.....	قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك
8.....	القيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات الاسترداد
8.....	القيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات القوة المالية للمؤمّن
9.....	القيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات الوطنية
9.....	القيود المحددة ذات الصلة بأشكال الآراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية)
10.....	النظرة المستقبلية للتصنيفات ومراقبات التصنيف
11.....	إجراءات التصنيف
13.....	إجراءات معدل التصنيف
14.....	إجراءات البيانات
14.....	الإجراءات التاريخية
15.....	تأكيدات التصنيفات
15.....	درجات التصنيفات الائتمانية الدولية
16.....	تصنيفات عدم وفاء المُصدِر بالالتزامات
18.....	سقف التصنيف القطري
19.....	الالتزامات بتمويل الشركات
21.....	تصنيفات الاسترداد
22.....	التزامات التمويل العام والبنية التحتية العالمية
23.....	التمويل المهيكل
26.....	التصنيفات القصيرة الأجل المعيّنة للمُصدِرين والالتزامات
26.....	العلاقة بين التصنيفات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في تمويل الشركات والتمويل العام
28.....	الاستخدام الإضافي لدرجات التصنيف الائتماني الرئيسة

28	التصنيفات المتوقعة والتصنيفات النهائية
28	التصنيفات الخاصة
28	تصنيفات البرامج
28	تصنيفات "الفائدة فقط"
28	تصنيفات "سداد أصل الالتزام فقط"
28	التصنيفات "المستقلة"
29	التصنيفات "غير المعززة"
29	تصنيفات دعم البنك وقدرته على الاستمرار
29	تصنيفات الدعم
30	تصنيفات الحد الأدنى للدعم
30	تصنيفات القدرة على الاستمرار
32	تصنيفات الطرف المقابل المشتقة
32	التصنيفات الفردية (إشارة تاريخية)
33	تصنيفات القوة المالية للمؤمن
34	التصنيفات الدولية الطويلة الأجل للقوة المالية للمؤمن
35	التصنيفات القصيرة الأجل للقوة المالية للمؤمن
36	درجات التصنيفات الائتمانية الوطنية
37	التصنيفات الائتمانية الوطنية الأجل
39	التصنيفات الائتمانية الوطنية القصيرة الأجل
40	التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمؤمن
41	درجات التصنيفات غير الائتمانية الدولية
41	تصنيفات صناديق سوق المال الدولية
43	تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق
44	تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق
45	تصنيفات جودة إدارة الاستثمار
45	تصنيفات مقدمي الخدمات

45 تصنيفات مقدمي الخدمات العامة
48 درجات التصنيفات غير الائتمانية الوطنية
48 تصنيفات صناديق سوق المال الوطنية
49 تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق الوطنية
49 تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق الوطنية
50 تصنيفات جودة إدارة الاستثمار بمقياس وطني
50 الآراء التي تقدمها شركات تابعة غير تصنيفية

نبذة عن التصنيفات ودرجات التصنيف

تنشر فيتش للتصنيف آراءً حول مجموعة متنوعة من الدرجات. وتُعدّ التصنيفات الائتمانية هي الأكثر شيوعًا، لكن الوكالة تنشر أيضًا تصنيفات ودرجات وآراء نسبية أخرى ذات صلة بالقوة المالية أو التشغيلية. على سبيل المثال، تقدم فيتش أيضًا تصنيفات متخصصة لمقدمي خدمات الرهون العقارية التجارية والسكنية ومدراء الأصول والصناديق. في كل حالة، ينبغي أن يرجع المستخدمون إلى تعريفات كل درجة فردية للحصول على توجيهات حول أبعاد المخاطر المغطاة في كل تقييم.

إن تصنيفات فيتش الائتمانية ذات الصلة بالمُصدرين هي آراء حول القدرة النسبية لكيان ما على الوفاء بالالتزامات المالية، مثل الفائدة أو أرباح الأسهم الممتازة أو سداد أصل الدين أو مطالبات التأمين أو التزامات الطرف المقابل. يمكن أن تتضمن التصنيفات الائتمانية ذات الصلة بالأدوات المالية والالتزامات الخاصة بمُصدر توقع الاسترداد (يرجى مراجعة قسم القيود المحددة ذات الصلة بمقاييس التصنيف الائتماني للحصول على تفاصيل). يستخدم المستثمرون التصنيفات الائتمانية كمؤشرات لاحتمالية تلقي الأموال المستحقة لهم وفقًا للشروط التي استثمروا على أساسها. وتغطي التصنيفات الائتمانية للوكالة النطاق العالمي من الكيانات المؤسسية والكيانات المالية السيادية والكيانات المصرفية والتأمينية وكيانات التمويل العام (بما في ذلك المؤسسات العابرة للحدود والكيانات شبه الوطنية) والأدوات المالية أو غيرها من الالتزامات التي تصدرها، وكذلك الأدوات المالية للتمويل المهيكل المدعومة بالأرصدة المدينة أو الأصول المالية الأخرى.

لقد عُرف المصطلحان "الدرجة الاستثمارية" و"درجة المضاربة" مع مرور الوقت بصفتيما اختصارًا لوصف الفئات "AAA" إلى "BBB" (الدرجة الاستثمارية) و"BB" إلى "D" (درجة المضاربة). ويُعدّ المصطلحان "الدرجة الاستثمارية" و"درجة المضاربة" مصطلحين تعارف عليهما السوق ولا يوحيان بأي توصية أو تأييد لأداة مالية معينة لأغراض الاستثمار. وتشير فئات الدرجة الاستثمارية إلى مخاطر ائتمان منخفضة إلى معتدلة نسبيًا في حين تشير التصنيفات في فئات المضاربة إما إلى مستوى أعلى من مخاطر الائتمان أو إلى حدوث عدم الوفاء بالالتزامات بالفعل.

تسهلًا على المستثمرين، قد تُدرج فيتش أيضًا إصدارات ذات صلة بمُصدر مُصنّف لم يتم تصنيفها على صفحة الويب الخاصة بها. يشار إلى تلك الإصدارات أيضًا بالرمز "NR".

تعبّر التصنيفات الائتمانية عن المخاطر بترتيب نسبي، أي أنها تمثل مقاييس تراتبية لمخاطر الائتمان وليست مقاييس تنبؤية لتكرار معين لعدم الوفاء بالالتزامات أو الخسارة. للحصول على معلومات حول أداء التصنيفات التاريخي، يُرجى الرجوع إلى دراسات عدم الوفاء بالالتزامات والانتقال الخاصة بفيتش للتصنيف والتي توضح بالتفصيل النسب السابقة لعدم الوفاء بالالتزامات ومعناها. تحتفظ هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية أيضًا بمستودع مركزي للنسب التاريخية لعدم الوفاء بالالتزامات.

لا تتناول تصنيفات فيتش الائتمانية بشكل مباشر أي مخاطر بخلاف المخاطر الائتمانية. وعلى وجه الخصوص، لا تتعامل التصنيفات مع مخاطر خسارة القيمة السوقية لأداة مالية مصنّفة بسبب التغييرات في أسعار الفائدة والسيولة واعتبارات السوق الأخرى. ومع ذلك، فمن ناحية الالتزام بالدفع في ما يتعلق بالمسؤولية المصنّفة، يمكن مراعاة مخاطر السوق إلى المدى الذي تؤثر به في قدرة المُصدر على الدفع لسداد التزام ما.

وبالرغم من ذلك، لا تعكس التصنيفات مخاطر السوق بقدر ما تؤثر في حجم الالتزام بالدفع لسداد التزام ما أو الشروط الأخرى ذات الصلة (على سبيل المثال، في حالة السندات المرتبطة بمؤشر).

في عناصر عدم الوفاء بالالتزامات للتصنيفات المعينة للالتزامات أو الأدوات الفردية، تصبّف الوكالة عادة احتمالية عدم الدفع أو عدم الوفاء بالالتزامات وفقًا لشروط وثائق تلك الأداة. وفي حالات محدودة، قد تقوم فيتش بتضمين اعتبارات إضافية (أي التصنيف وفقًا لمعيار أعلى أو أدنى من ذلك المضمن في وثائق الالتزام).

يمكن استخدام درجات التصنيف الائتماني الرئيسية لتوفير تصنيف للالتزامات التي يتم إصدارها بشكل خاص أو بعض برامج إصدار السندات أو التصنيفات الخاصة. وفي هذه الحالة، لا يُنشر التصنيف، لكنه يُقدّم فقط إلى المُصدِر أو وكلائه على شكل خطاب تصنيف.

يجوز أيضًا استخدام درجات التصنيف الائتماني الرئيسية لتوفير تصنيفات ذات نطاق أضيق، بما في ذلك شرائح الفائدة والعائد على أصل الدين أو في أشكال أخرى من الآراء مثل آراء الائتمان أو خدمات تقييم التصنيف. تكون الآراء الائتمانية عبارة عن وجهة نظر خاصة بدرجة أو بصفة وتستخدم درجة التصنيف الرئيسية، وتتجاهل خاصية أو أكثر من خصائص التصنيف الكامل أو تستوفها وفق معيار مختلف. ستم الإشارة إلى الآراء الائتمانية باستخدام رمز حرف صغير بالإضافة إلى "*" (مثل "bbb+*") أو لاحقة (cat) للإشارة إلى حالة الرأي. ستكون الآراء الائتمانية لحظية عادة ولكن يجوز مراقبتها إذا كان فريق التحليل يعتقد أنّ المعلومات ستكون متاحة بشكل كافٍ. تكون خدمات تقييم التصنيف عبارة عن وجهة نظر خاصة بدرجة وتستخدم درجة التصنيف الرئيسية عن الطريقة التي يمكن بها أن يتغير تصنيف حالي أو محتمل بسبب مجموعة معينة من الظروف الافتراضية. على الرغم من أنّ الآراء الائتمانية وخدمات تقييم التصنيف لحظية ولا تتم مراقبتها، قد تُعَيّن لها مراقبة اتجاهية أو نظرة مستقبلية يمكن أن تشير إلى مسار ملف التعريف الائتماني.

استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها

تكون التصنيفات، بما في ذلك مراقبة التصنيف والنظرة المستقبلية للتصنيفات، المعيّنة من قبل فيتش عبارة عن آراء قائمة على معايير محددة.

التصنيفات هي منتج عمل جماعي لفيتش ولا يتحمل أي فرد، أو مجموعة من الأفراد، المسؤولية الحصرية عن أي تصنيف. لا تُعدّ التصنيفات وقائع، لذلك لا يمكن وصفها بأنها "دقيقة" أو "غير دقيقة". ينبغي أن يرجع المستخدمون إلى تعريف كل تصنيف فردي للحصول على توجيهات حول أبعاد المخاطر المغطاة في هذا التصنيف.

تتميز فيتش بآراء استشرافية وتشمل وجهات نظر فيتش حول الأداء المستقبلي. في العديد من الحالات، قد تتضمن وجهات النظر هذه حول الأداء المستقبلي توقعات، ويمكن بدورها (1) أن تسترشد بتوقعات الإدارة غير القابلة للإفصاح عنها أو (2) أن تستند إلى اتجاه (قطاع أو دورة اقتصادية أوسع) في مرحلة معينة من الدورة أو (3) تستند إلى الأداء التاريخي. نتيجة لذلك، في حين أنّ التصنيفات قد تتضمن اعتبارات دورية وتحاول تقييم احتمال السداد عند "أجل الاستحقاق الأخير/ النهائي"، يجوز أن تؤدي تغييرات مادية في الظروف الاقتصادية والتوقعات (بالنسبة إلى مُصدر معين) إلى تغيير في التصنيف.

لا تتناول التصنيفات الائتمانية بشكل مباشر أي مخاطر بخلاف المخاطر الائتمانية. لا تمثل التصنيفات الائتمانية تقييمًا لمخاطر السندات التي لا علاقة لها بالمخاطر الائتمانية أو مخاطر العملات أو ملاءمة سعر السوق أو سيولة السوق للأدوات المصنّفة. تُقيّم معايير التصنيف الخاصة بفيتش كل المخاطر ذات الصلة في تقييمها لقدرة كيان على سداد أصل الدين والفائدة.

التصنيفات هي مقاييس نسبية للمخاطر؛ ونتيجة لذلك، يجوز ألا يعكس تعيين تصنيفات في الفئة نفسها إلى كيانات والالتزامات الفروقات الصغيرة في درجات المخاطر بشكل كامل. لا تشير التصنيفات الائتمانية، كآراء حول الترتيب النسبي لقبولية عدم الوفاء

بالالتزامات، إلى احتمالية إحصائية محددة بعدم الوفاء بالالتزامات أو تعكس ذلك، بصرف النظر عن تاريخ من عدم الوفاء بالالتزامات منشور من قبل الوكالة ويمكن قياسه بالمقارنة مع التصنيفات في وقت عدم الوفاء بالالتزامات. هذه دراسات رجعية عن الأداء واستقرار التصنيفات. قد يكون أداء التصنيفات المستقبلية مختلفًا بشكل جوهري عن هذه الملاحظات التاريخية.

تستند التصنيفات إلى كل المعلومات التي تعرفها فيتش وتُعدّها ذات صلة، بما في ذلك المعلومات المتاحة للعامة و/ أو المستندات غير المعلنة والمعلومات المقدمة إلى الوكالة من قبل مُصدِر وأطراف أخرى. يخضع نشر كل التصنيفات والاحتفاظ بها إلى وجود معلومات كافية، تتسق مع المعايير ذات الصلة، لتكوين رأي حول القابلية النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات المعبر عنه في التصنيف.

عند إصدار فيتش تصنيفاتها والاحتفاظ بها، هي تعتمد على معلومات واقعية تحصل عليها من مُصدِرين ومُكتتبين ومصادر أخرى ترى فيتش أنها موثوق بها. تُحقّق فيتش بشكل معقول في المعلومات الواقعية التي تعتمد عليها وفقًا للمعايير التصنيف الخاصة بها وتحصل على تأكيد معقول لتلك المعلومات الواردة من مصادر مستقلة، إلى النطاق التي تكون فيه هذه المصادر متوفرة لأداة مالية مُحددة أو في جهة قضائية معينة.

سيختلف التحقيق الواقعي الخاص بفيتش ونطاق تحقيق الأطراف الثالثة الذي تحصل عليه حسب طبيعة الأداة المالية المُصنّفة ومُصدِرها؛ وكذلك المتطلبات والممارسات في الجهة القضائية التي تم عرض الأداة المالية المُصنّفة وبيعها فيها و/ أو مكان المُصدِر؛ وتوفر المعلومات العامة ذات الصلة وطبيعتها؛ وإمكانية الوصول إلى إدارة المُصدِر ومستشاريه، وتوفر عمليات التحقق بواسطة طرف ثالث بالفعل مثل تقارير التدقيق وخطابات الإجراءات المتفق عليها والتقييمات والتقارير الاكتوارية والتقارير الهندسية والآراء القانونية والتقارير الأخرى التي تقدمها أطراف ثالثة؛ بالإضافة إلى توفر مصادر التحقق المستقلة والمختصة من أطراف ثالثة في ما يتعلق بالأداة المالية المحددة أو في الجهة القضائية المحددة للمُصدِر، ومجموعة متنوعة من العوامل الأخرى.

يجب أن يفهم مستخدمو تصنيفات فيتش أنه لا يمكن للتحقيق الواقعي المعزز أو التحقق بواسطة طرف ضمان أن تكون كل المعلومات التي تعتمد عليها فيتش في ما يرتبط بتصنيف معين دقيقة ومكتملة. في النهاية، يتحمل المُصدِر ومستشاروه المسؤولية عن دقة المعلومات التي يقدمونها إلى فيتش وإلى السوق من خلال الوثائق والتقارير الأخرى المقدمة. يجب أن تعتمد فيتش عند إصدار تصنيفاتها على عمل الخبراء، بما فهم مُدققون مستقلون في ما يتعلق بالبيانات المالية ومحامون في ما يتعلق بالمسائل القانونية والضريبية. علاوة على ذلك، تكون التصنيفات استشرافية في الأساس وتجسد افتراضات وتوقعات حول الفعاليات المستقبلية لا يُمكن، بطبيعتها، التحقق منها كحقائق. ونتيجة لذلك، على الرغم من أي تحقق من الحقائق الحالية، يمكن أن تتأثر التصنيفات بأحداث أو ظروف مستقبلية لم تكن مُتوقّعة وقت إصدار التصنيف أو تأكيده. إذا تبين أنّ أيًا من هذه المعلومات تحتوي على معلومات مغلوطة أو مضللة بخلاف ذلك، فلن يكون التصنيف المتعلق بتلك المعلومات ملائمًا. ويجب عدم النظر إلى تعيين تصنيف لأي مُصدِر أو أي أداة مالية كأنه ضمان لدقة المعلومات المعتمد عليها في ما يرتبط بالتصنيف أو النتائج التي تم الحصول عليها نتيجة لاستخدام هذه المعلومات، أو اكتمالها أو مناسبة توقيتها.

إذا لم يستفد التصنيف من مشاركة المُصدِر/ المنشئ، لكن فيتش مقتنعة بأنّ معلومات "عتبة الحد الأدنى" ذات الصلة بالمُصدِر/ الملتمزم أو الأداة المالية وفقًا للمعايير ذات الصلة متاحة من المعلومات العامة وغيرها من المصادر المتاحة لفيتش، فعندها ستتاح للمُصدِر غير المشارك، كما هو الحال مع جميع المُصدِرين، فرصة التعليق على التصنيف والبحث الداعم قبل نشره.

لا تكون فيتش مسؤولة عن أي قرار اكتتاب أو ائتمان أو قرض أو شراء أو قرار استراتيجي أو استثماري. لا تمثل التصنيفات توصية أو اقتراحًا، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي شخص لشراء أي استثمار أو قرض أو أداة مالية أو بيعها أو إجرائها أو الاحتفاظ بها أو التعهد بأي استراتيجية استثمار في ما يتعلق بأي استثمار أو قرض أو أداة مالية أو أي كيان. لا تُعلّق التصنيفات على كفاية سعر السوق أو ملاءمة أي استثمار أو قرض أو أداة مالية لمستثمر بعينه (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي محاسبة و/ أو تعامل

تنظيمي) أو طبيعة الإعفاء الضريبي أو قابلية أداء ضرائب على المدفوعات المُقدّمة في ما يتعلق بأي استثمار أو قرض أو أداة مالية. لا تُعدّ فيتش مستشارًا لأي طرف ولا تقدم إلى أي طرف أي مشورة مالية أو أي خدمات قانونية أو خدمات تدقيق أو محاسبة أو تقييم أو تقدير أو خدمات اكتوارية. ولا ينبغي النظر إلى التصنيف كبدل مثل هذه المشورة أو الخدمات. ليس لفيتش أي علاقة ائتمانية بأي مُصدر أو وكلائه أو بمستخدم للتصنيف أو أي طرف آخر. ويكون استخدام أي تصنيف على مسؤولية المستخدمين الخاصة بالكامل.

يمكن رفع درجة التصنيفات أو خفضها أو تأكيدها أو تأهيلها أو وضعها تحت مراقبة التصنيف أو تعيين نظرات مستقبلية لها أو تعديلها أو سحها نتيجة للتغيرات في المعلومات أو الإضافات إليها أو دقتها أو عدم توفرها أو عدم كفايتها، أو لأي سبب تعدد فيتش للتصنيف كافيًا.

لا توافق فيتش على تضمين تصنيفاتها في أي مستند عرض في أي حالات تقتضي فيها قوانين الأدوات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة أو أي قوانين أخرى ذات صلة مثل الحصول على هذه الموافقة. ومنعًا للشك، إذا لم تكن هناك متطلبات قانونية أو لوائح تنظيمية للحصول على موافقة فيتش لتضمين تصنيف فيتش في مستند عرض معين في جهة قضائية محددة، فإن فيتش لا تعترض على تضمين تصنيفاتها في وثيقة التقديم في تلك الجهة القضائية. وتنوه فيتش إلى أن المُصدر يتحمل مسؤولية تحديد طبيعة المتطلبات القانونية واللوائح التنظيمية في أي جهة قضائية. لا توافق فيتش على تضمين أي مستند كتابي ينقل إجراء التصنيف الخاص بها في أي مستند عرض إلا إذا كان هذا التضمين مطلوبًا بموجب القانون أو اللائحة المنطبقة وأكدت فيتش موافقتها. لم ولن توافق فيتش على ذكرها "كخبير" في ما يتعلق بأي بيان تسجيل أو ملفات أخرى بموجب قوانين الأدوات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة أو أي قوانين أخرى ذات صلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القسم 7 من قانون الأوراق المالية الأمريكي لسنة 1933، بصيغته المعدلة. لا تمثل فيتش "مكتتبًا" أو "بائعًا" بحسب تعريفات هذين المصطلحين بموجب قوانين الأدوات المالية المطبقة أو التوجيهات التنظيمية أو القواعد أو التوصيات الأخرى، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر، القسمين 11 و12(أ)(2) من قانون الأوراق المالية الأمريكي لسنة 1933، بصيغته المعدلة، ولا تؤدي فيتش الأدوار أو المهام المرتبطة بالمكتتب أو البائع.

القيود المحددة ذات الصلة بدرجات التصنيف الائتماني

يوضح القسم التالي القيود المحددة المفروضة على درجات التصنيف الائتماني. تعبر التصنيفات المعينة من قبل فيتش عن رأيها حول جوانب خطر منفصلة ومحددة. لضمان راحة القارئ، تقدم قوائم الملخص التالية نظرة عامة على القيود الأكثر صلة بأنواع محددة من التصنيفات أو درجات التصنيف. القوائم ليست شاملة ويجب قراءتها مع القسم استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقسم نبذة عن التصنيفات ودرجات التصنيف للحصول على مزيد من المعلومات عن تصنيفات الوكالة والقيود المفروضة عليها.

القيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجة التصنيف الائتماني الرئيسة وتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك

ترتبط القيود المحددة التالية بدرجات عدم وفاء المُصدر بالالتزامات، والتصنيفات المعينة للالتزامات تمويل الشركات، والتصنيفات المعينة للالتزامات التمويل العام، والتصنيفات المعينة لمعاملات التمويل المهيكل، والتصنيفات المعينة للبنية التحتية العالمية ومعاملات تمويل المشروعات، والتصنيفات المعينة للبنوك (تصنيفات القدرة على الاستمرار، وتصنيفات الدعم، وحد الدعم)، وتصنيفات الطرف المقابل المشتقة، وتصنيفات القوة المالية للمُصدر.

- لا تتوقع التصنيفات نسبة محددة لاحتمالية عدم الوفاء بالالتزامات أو احتمالية الفشل في ذلك خلال أي فترة زمنية محددة.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول القيمة السوقية للأدوات المالية للمُصدر أو أسهمه، أو احتمالية أن تتغير هذه القيمة.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول سيولة الأدوات المالية الخاصة بالمُصدر أو أسهمه.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول شدة الخسارة المحتملة للالتزام في حالة عدم وفاء المُصدر بالالتزامات (أو التزام يتعلق بمعاملات التمويل المهيكل) إلا في الحالات التالية:
 - التصنيفات المعينة للالتزامات الفردية للمُصدرين في تمويل الشركات والبنوك والمؤسسات المالية غير البنكية وسندات التأمين والسندات المغطاة.
 - في ظروف محدودة للالتزامات التمويل العام في الولايات المتحدة حيث يقدم الفصل 9 من قانون الإفلاس احتمالات عالية وموثوق بها للاسترداد النهائي للالتزامات الحكومية المحلية التي تنتفع من الحجز القانوني على العائدات أو في أثناء انتظار إجراء الإفلاس بموجب القانون في حالة وجود رؤية كافية لاحتمالات الاسترداد الممكنة.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول ملاءمة أي مُصدر كطرف مقابل لائتمان تجاري.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول أي جودة ذات صلة بعمل المُصدر أو ملف تعريفه التشغيلي أو المالي بخلاف رأي الوكالة حول قابليته النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات أو في حالة تصنيف قدرة البنك على الاستمرار حول قابليته النسبية للفشل. منعاً للشك، لن يُنظر إلى كل حالات عدم الوفاء بالالتزامات كأنها عدم وفاء بالالتزامات لأغراض التصنيف. يرتبط عدم الوفاء بالالتزامات عادة بالالتزام المستحق لمستثمر خارجي مستقل.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول أي جودة ذات صلة بملف تعريف أي معاملة بخلاف رأي الوكالة حول قابلية المُصدر النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات و/ أو كل حصة أو أداة مالية مصنفة.
- لا تتوقع التصنيفات نسبة محددة من احتمالية الدعم الاستثنائي خلال أي فترة محددة.
- في حالة تصنيفات دعم البنك وتصنيفات الحد الأدنى للدعم، لا تعبر التصنيفات عن رأي حول أي جودة ذات صلة بعمل المُصدر أو ملف تعريفه التشغيلي أو المالي بخلاف رأي الوكالة حول الاحتمالية النسبية لحصوله على دعم استثنائي خارجي.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول ملاءمة أي أداة مالية للاستثمار أو لأي أغراض أخرى.

القيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات الاسترداد

تشمل القيود المحددة ذات الصلة بدرجات تصنيفات الاسترداد:

- لا تتوقع التصنيفات نسبة محددة للاسترداد في حالة عدم وفاء بالالتزامات.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول القيمة السوقية لأي أدوات مالية أو أسهم للمُصدر أو عن احتمالية أن تتغير هذه القيمة.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول سيولة الأدوات المالية للمُصدر أو أسهمه.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول أي جودة ذات صلة بالمُصدر أو بملف تعريف المعاملة بخلاف رأي الوكالة حول شدة الخسارة النسبية للالتزام المصنّف في حالة عدم الوفاء بالالتزام.
- تعكس تصنيفات الاسترداد على الأخص تحليلاً جوهرياً للعلاقة الأساسية بين المطالبات المالية المتعلقة بالكيان أو المعاملة والمصادر المحتملة لاستيفاء هذه المطالبات. ويخضع حجم تلك المصادر والمطالبات لمجموعة واسعة من العوامل الديناميكية خارج تحليل الوكالة الذي سيؤثر في معدلات الاسترداد الفعلية.
- لا تنظر تصنيفات الاسترداد من جانب فيتش إلى التسويات خارج نطاق المحكمة، باستثناء دفعات الامتياز الشامل لبعض فئات السندات المصنفة كصغيرة في بعض السيناريوهات المحددة. في الواقع، تتأثر التسويات خارج نطاق المحكمة بشدة بتشكيل الدائنين والأوامر الاقتصادية والسياسية المحلية، ولا تحاول فيتش تحليل هذه إلى تصنيفات الاسترداد الخاصة بها.
- يكون تشكيل الدائنين خارج نطاق تصنيفات الاسترداد. يمكن أن يكون لتركز الدائنين عند مستوى معين من هيكل رأس المال أو الملكية

المشتركة للمطالبات في مستويات مختلفة في هيكل رأس المال أو حتى تقديم أسعار مختلفة لدخول للمستثمرين في فئة دائن معينة تأثير عميق في معدلات الاسترداد الفعلية.

- يمكن أن تصبح تدفقات المعلومات للشركات التي تكون على وشك عدم الوفاء بالالتزامات غير منتظمة، ما قد يضعف رؤية فيتش لتصنيفات الاسترداد الخاصة بها.
- تؤدي تقييمات الشركة دورًا رئيسيًا في تخصيص الاسترداد عبر الفئات الائتمانية. تفترض تصنيفات الاسترداد مضاعفات التدفقات النقدية أو معدلات الإقراض، المدفوعة بتوقعات محلي فيتش الموضوعية للتدفق النقدي لما بعد إعادة الهيكلة ومضاعفات قيم الخروج القابلة للتحقيق ومعدلات الإقراض الملائمة. إن كل هذه المتغيرات عرضة للتقلب قبل عملية إعادة الهيكلة وأثناءها.
- تتأثر معدلات الاسترداد بشدة بالقرارات القانونية. ولا تأخذ تصنيفات الاسترداد من فيتش في الاعتبار عوامل القرارات القانونية المحتملة.

القيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات القوة المالية للمؤمن

ترتبط القيود الواردة أدناه بكل أنواع تصنيفات القوة المالية للمؤمن (الدولية والوطنية، وكذلك الطويلة الأجل والقصيرة الأجل). علاوة على ذلك، يُرجى مراجعة القيود ذات الصلة بتصنيفات الوطنية للقوة المالية للمؤمن.

- لا تتوقع التصنيفات نسبة محددة لاحتمالية عدم الوفاء بالالتزامات أو الخسارة المتوقعة المتعلقة بالتزامات حاملي وثائق التأمين خلال أي فترة محددة.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول جودة خدمات المُصير في التعامل مع المطالبات.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول القيمة النسبية لمختلف منتجات التأمين المباعة.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول سيولة الأدوات المالية للمُصير أو أسهمه.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول القيمة السوقية لأي أدوات مالية أو أسهم للمُصير أو عن احتمالية أن تتغير هذه القيمة.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول ملاءمة أي مُصير كطرف مقابل لائتمان تجاري.
- لا تغطي التصنيفات التزامات حاملي وثائق التأمين الكائنة في حسابات منفصلة أو المنتجات المرتبطة بالوحدات أو الصناديق المعزولة، التي يتحمل مقابلها حامل وثيقة التأمين مخاطر استثمارية أو مخاطر أخرى. ولكن يتم تضمين أي ضمانات تقدّم إلى حاملي وثائق التأمين في ما يتعلق بمثل هذه الالتزامات في هذه التصنيفات.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول أي جودة ذات صلة بعمل المُصير أو ملف تعريفه التشغيلي أو المالي بخلاف رأي الوكالة حول قابليته النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات والاسترداد النسبي في حالة عدم وفاء بالالتزامات.
- تعكس الاسترداد المتوقعة على الأخص تحليلاً جوهرياً لكافية أصول المُصير لتمويل التزامات حاملي وثائق التأمين، في سيناريو يتم فيه إيقاف المدفوعات أو تعطيلها. ويخضع حجم تلك المصادر والمطالبات لمجموعة واسعة من العوامل الديناميكية خارج تحليل الوكالة التي ستؤثر في معدلات الاسترداد الفعلية.
- تستثني الاسترداد المتوقعة تأثير الاسترداد المتحصل عليها من أي ضمان ترعاه الحكومة أو صناديق حماية حاملي وثائق التأمين. وتستثني الاسترداد المتوقعة أيضاً تأثير الضمان أو الكفالة، مثل خطابات الائتمان أو أصول الأمانة التي تدعم التزامات إعادة تأمين محددة.

القيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات الوطنية

- تتوفر التصنيفات ذات المقياس الوطني فقط في دول محددة.
- لا تقارن التصنيفات ذات المقياس الوطني مباشرة إلا بتصنيفات الوطنية الأخرى في الدولة نفسها. ثمة علاقة بين التصنيفات الوطنية والدولية ولكن لا توجد ترجمة دقيقة بين الدرجات. وستختلف القابلية الضمنية لعدم الوفاء بالالتزامات لتصنيف معين بمقياس وطني مع مرور الوقت.

- إن قيمة دراسات عدم الوفاء بالالتزامات للتصنيفات الوطنية محدودة. وبسبب الطبيعة النسبية للمقاييس الوطنية، ليس من المقرر أن يمثل التصنيف ذو المقياس الوطني قدرًا ثابتًا من خطورة عدم الوفاء بالالتزامات مع مرور الوقت. ونتيجة لهذا، قد لا تعطي دراسة عدم الوفاء بالالتزامات المعتمدة على التصنيفات الوطنية فقط صورة دقيقة عن العلاقة التاريخية بين التصنيفات وخطورة عدم الوفاء بالالتزامات. ينبغي على المستخدمين توخي الحذر عند استخلاص استدلالات ذات صلة بالقابلية النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات للتصنيفات ذات المقياس الوطني باستخدام التجربة التاريخية لعدم الوفاء بالالتزامات من خلال التصنيفات الدولية وإنشاء جداول لربط التصنيفات الوطنية بالتصنيفات الدولية. وعلى غرار التصنيفات بأي مقياس، ليس من الضروري أن يتبع المستقبل خطا الماضي.

القيود المحددة ذات الصلة بأشكال الآراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية)

تصنيفات صناديق سوق المال، وتصنيفات جودة ائتمان الصناديق، وتصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق، وتصنيفات جودة إدارة الاستثمار، وتصنيفات مقدمي الخدمات ليست تصنيفات ائتمانية. فالمقارنة مع التصنيفات الائتمانية أو أي جانب معين من جوانبها ليست ملائمة.

- لا تمثل التصنيفات توصيات استثمارية.
- تستند قرارات التصنيف إلى المعلومات المعلنة وغير المعلنة المتوفرة للمحللين. ومصادر المعلومات هي مدير الاستثمار ومسؤول الصندوق والنطاق العام. ويتضمن هذا المعلومات المتاحة بشكل علني بشأن الصندوق مثل البيانات المالية المدققة وغير المدققة (أي المؤقتة) والبيانات المالية وملفات الجهات التنظيمية.
- لا تتضمن التصنيفات اعتبارات محددة للأنظمة الضريبية.
- لا تتوقع التصنيفات مستوى أو نطاقًا محددًا لأداء صندوق خلال أي فترة محددة.
- لا تتوقع التصنيفات عائداً استثمارياً معيناً أو عائداً معيناً مُعدلاً بالمخاطر.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول ملاءمة صندوق أو غير ذلك للاستثمار أو لأي أغراض أخرى.
- لا تعبر تصنيفات صناديق سوق المال عن رأي حول أي جودة ذات صلة بصندوق سوق مال بخلاف قدرته على تحقيق هدفه الاستثماري أو الحفاظ على أصل المبلغ وتقديم السيولة من خلال الحد من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة.
- لا تعبر تصنيفات جودة ائتمان الصناديق عن رأي حول أي جودة ذات صلة بصندوق بخلاف متوسط جودة الائتمان لأصوله الأساسية وتنوعها.
- لا تعبر تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق عن رأي حول أي جودة بخلاف حساسية إجمالي عائد الصندوق لتغيرات مفترضة في أسعار الفائدة، وسرعات الدفع المسبق للرهن العقاري، وفروق الأسعار، وأسعار صرف العملات، وعدد محدود من ظروف السوق الأخرى.
- لا تشمل التصنيفات مخاطر أحداث مثل التغييرات المفاجئة والجذرية وغير المتوقعة في أسعار الأسواق المالية أو السيولة، والقرارات التنظيمية، والدعاوى القضائية، والاسترداد، والاحتياط أو غيره من الإخفاقات غير المتوقعة في المراقبة والحكومة، من جملة أمور أخرى.

• تصنيفات مقدمي الخدمات:

- لا تختبر فيتش أو تتحقق بشكل مستقل من جودة عمل نظام الخدمات أو قدرته التفاعلية أو ملاءمته لأي غرض معين.
- عندما يعهد مقدمو الخدمات بجزء من خدماتهم لمصادر خارجية، فإن فيتش لا تراجع هذه المؤسسات الخارجية.

إن القائمة المذكورة أعلاه ليست شاملة وهي مقدمة كملخص. ينبغي للقراء مراجعة القسم استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها.

النظرة المستقبلية للتصنيفات ومراقبات التصنيف

تنطبق القيود والمبادئ المبينة أعلاه في الأقسام نبذة عن التصنيفات ومقاييس التصنيف واستخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى

والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بمقاييس التصنيف الائتماني أيضاً على النظرة المستقبلية للتصنيفات ومراقبات التصنيف.

إن كلا من النظرة المستقبلية للتصنيفات ومراقبات التصنيف يستبعد الآخر.

تشير النظرات المستقبلية إلى الاتجاه الذي يُحتمل أن يسلكه تصنيف ما خلال فترة تمتد من عام إلى عامين. وهي تعكس الاتجاهات المالية أو غيرها من الاتجاهات التي لم تصل بعد إلى أو يتم الاحتفاظ بها عند المستوى الذي من شأنه أن يتسبب في إجراء تصنيف، ولكن قد يفعل ذلك إذا استمرت هذه الاتجاهات. تشير النظرة المستقبلية الإيجابية للتصنيفات إلى اتجاه صعودي في درجات التصنيف. وعلى العكس من ذلك، تشير النظرة المستقبلية السلبية للتصنيفات إلى اتجاه سلبي في درجات التصنيف. لا توجي النظرات المستقبلية الإيجابية أو السلبية للتصنيفات بأنَّ حدوث تغيير في التصنيف أمر حتمي، وبالمثل، يمكن رفع التصنيفات التي لديها نظرات مستقبلية ثابتة أو خفضها من دون مراجعة سابقة للنظرة المستقبلية. أحياناً، عندما يكون للاتجاه الأساسي عناصر قوية ومتضاربة بين الإيجاب والسلب، يمكن وصف النظرة المستقبلية للتصنيفات بأنها "متطورة".

يتم حالياً تطبيق النظرات المستقبلية على الدرجات الطويلة الأجل لتصنيفات معينة للمُصدر في تمويل الشركات (بما في ذلك الجهات السيادية والمؤسسات الصناعية والمرافق والمؤسسات المالية وشركات التأمين) وعلى كل من تصنيفات المُصدر وتصنيفات الالتزامات في التمويل العام في الولايات المتحدة؛ وعلى المشكلات في البنية التحتية وتمويل المشروعات؛ وعلى تصنيفات القوة المالية للمؤن؛ وعلى تصنيفات الإصدار و / أو المُصدر في عدد من درجات التصنيفات الوطنية؛ وعلى تصنيفات معاملات التمويل المهيكل والسندات المغطاة. لا تنطبق النظرات المستقبلية على التصنيفات المعيّنة بمقياس قصير الأجل. بالنسبة إلى البنوك، لا يتم تعيين النظرات المستقبلية لتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك وتصنيفات الحد الأدنى للدعم. لا يتم تعيين نظرات مستقبلية كذلك لتصنيفات الطرف المقابل المشتقة.

لا تحمل التصنيفات في الفئات "CCC" و"CC" و"C" عادة نظرات مستقبلية نظراً إلى أنَّ تقلبات هذه التصنيفات مرتفعة جداً وستكون النظرات المستقبلية لها ذات قيمة محدودة على صعيد التزويد بالمعلومات. لا تحمل تصنيفات عدم الوفاء بالالتزامات نظرات مستقبلية.

تشير مراقبات التصنيف إلى أنَّ هناك احتمالية مرتفعة لحدوث تغيير في التصنيف والاتجاه المحتمل لهذا التغيير. تُحدّد هذه على أنها "إيجابية"، للإشارة إلى أنَّ التصنيف قد يظل في مستواه الحالي أو يُحتمل رفع درجته، أو "سلبية"، للإشارة إلى أنَّ التصنيف قد يظل في مستواه الحالي أو يُحتمل خفض درجته أو "متطورة"، إذا كان يمكن رفع التصنيفات أو خفضها أو تأكيدها. مع ذلك، يمكن رفع التصنيفات أو خفضها دون وضعها تحت مراقبة التصنيف أولاً.

عادة ما تحرك الأحداث مراقبة التصنيف، ومن ثمَّ يتم تسويتها بشكل عام خلال فترة قصيرة نسبياً. وقد يكون الحدث الذي يحرك المراقبة متوقعاً أو حصل بالفعل، لكن في كلتا الحالتين، تظل آثار التصنيف الدقيقة غير محددة. تُستخدم فترة المراقبة عادة لجمع معلومات إضافية و/ أو إخضاع المعلومات لمزيد من التحليل. يجب مراجعة مراقبة التصنيف ونشر بيان إجراءات التصنيف كل ستة أشهر بعد وضع التصنيف تحت مراقبة التصنيف، باستثناء الحالة الموضحة أدناه.

علاوة على ذلك، يجوز استخدام المراقبة عندما تكون آثار التصنيف واضحة بالفعل، لكنها تظل مشروطة بحدث (مثل موافقة مساهم أو موافقة تنظيمية). ستمتد المراقبة عادة لتغطية الفترة حتى تتم تسوية الحدث أو يتم توقع نتائجه بدرجة عالية بما يكفي من اليقين للسماح بتسوية المراقبة. في هذه الحالات، عندما يكون قد ذُكر سابقاً ضمن بيان إجراءات التصنيف أنه ستمت تسوية مراقبة التصنيف بناءً على حدث وعندما لا تكون هناك تغييرات جوهرية في التصنيف المحدد حتى وقوع الحدث، يمكن عدم مراجعة

مراقبة التصنيف خلال فترة الأشهر الستة. في أي حالة، تظل التصنيفات المتأثرة (ومراقبة التصنيف) خاضعة لدورة مراجعة سنوية.

إجراءات التصنيف

التعيين (تصنيف جديد)*:

لقد تم تعيين تصنيف مُصدِر أو إصدار لم يتم تصنيفه من قبل.

النشر*:

الإعلان العام المبدئي لتصنيف على الموقع الإلكتروني للوكالة، رغم أنه ليس بالضرورة أن يكون أول تصنيف تم تعيينه. يشير هذا الإجراء إلى وقت نشر تصنيف خاص سابق. في الحالات التي يتصادف فيها النشر مع تغيير في التصنيف، ستلشر فيتش التصنيف الذي تم تغييره فقط. لن يتم نشر تاريخ التصنيف في الوقت الذي كان فيه التصنيف خاصًا.

التأكيدات*:

تمت مراجعة التصنيف من دون إجراء أي تغيير فيه. يجوز أن تتضمن تأكيدات التصنيفات أيضًا تأكيدًا لنظرة مستقبلية، أو تغييرًا فيها، عند استخدام نظرة مستقبلية.

رفع الدرجة*:

لقد تم رفع درجات التصنيف.

خفض الدرجة*:

لقد تم خفض درجة التصنيف.

مراجعة من دون إجراء*:

تمت مراجعة التصنيف من دون إجراء أي تغيير فيه. سيتم نشر هذا الإجراء على الموقع الإلكتروني للوكالة، لكن لن يتم إصدار بيان إجراءات التصنيف. يتوافق إجراء التصنيف هذا فقط للتمويل المهيكل المنتظم وأنشطة مراقبة التمويل العام في الولايات المتحدة ومراجعات المحفظة / القطاع واسعة النطاق في المجموعات الأخرى. لا ينطبق هذا على التصنيفات أو معدلات التصنيف التي قد تغيرت (بما في ذلك مراقبة التصنيف أو النظرة المستقبلية للتصنيفات أو تصنيفات الاسترداد).

مستحق* / مسدّد بالكامل

- أ. "مستحق" — يُشار إليه بالرمز "NR". يُستخدم هذا الإجراء عند وصول إصدار إلى تاريخ الاسترداد وتوقف تغطية التصنيف. وهو يشير إلى أنه قد تم سداد إصدار تم تصنيفه سابقًا، ولكن يجوز أن تكون إصدارات أخرى خاصة بالبرنامج نفسه (مصنفة أو غير مصنفة) لا تزال غير مسدّدة. تسهيلًا على المستثمرين، قد تُدرج فيتش أيضًا إصدارات ذات صلة بمُصدِر مُصنّف أو معاملة مُصنفة ولم يتم تصنيفهما في القسم الخاص بها على صفحة الويب ذات الصلة بالمُصدِر المعني أو المعاملة المعنية. سوف يُشار إلى هذه الإصدارات أيضًا بالرمز "NR".
- ب. "مسدّد بالكامل" — يُشار إليه بالرمز "PIF". يشير هذا الإجراء إلى أنّه قد تم سداد إصدار بالكامل. في السندات المغطاة، يستخدم "مسدّد بالكامل" فقط عند سداد كل إصدارات البرنامج.

مسترد مسبقًا*:

يتم تعيينه لبعض إصدارات التمويل العام في الولايات المتحدة الطويلة الأجل بعد أن تقيم فيتش ضمان الاسترداد.

مسحوب*:

لقد تم سحب التصنيف ولم يُعد الإصدار أو المُصدر مصنّفًا من قبل فيتش. يجوز أن تحدث عمليات السحوبات لسبب أو أكثر من الأسباب التالية:

- معلومات غير صحيحة أو غير كافية.
- إفلاس الكيان المصنّف أو إعادة هيكلة الدين أو عدم الوفاء بالالتزامات.
- إعادة تنظيم الكيان المصنّف (على سبيل المثال، دمج الكيان المصنّف أو الاستحواذ عليه أو أنّ الكيان المصنّف لم يُعد موجودًا).
- تم أخذ أداة الدين بواسطة طرف خاص.
- سحب تصنيف الضامن.
- تصنيف متوقع لم يُعد من المتوقع تحويله إلى تصنيف نهائي.
- تغيير في المعايير أو السياسة.
- تم استرداد السندات سابقًا أو سدادها في وقت مبكر (خارج الجدول) أو إلغاؤها. يتضمن هذا الحالات التي لا يكون لدى المُصدر فيها دين غير مسدّد ولم يُعد يصدر دينًا.
- لم تُعد التصنيفات تُعتبر ذات صلة بتغطية الوكالة.
- أسباب تجارية.
- أسباب أخرى.

عندما يُسحب تصنيف عام، تصدر فيتش بيان إجراءات تصنيف يتضمن تفاصيل الحالة الحالية للتصنيف والنظرة المستقبلية أو المراقبة (إن وُجدت)، وبياناتاً بأنه تم سحب التصنيف وسبب السحب.

لا يمكن استخدام عمليات السحوبات لعرقلة إجراء تصنيف. لذلك، يتم بذل كل جهد لضمان أن يعكس رأي التصنيف عند السحب وجهة نظر محدّثة. عندما تظل هناك عناصر مهمة من عدم اليقين (على سبيل المثال، تصنيف كيان يخضع لعطاء استحواذ) أو عندما تكون المعلومات غير كافية بخلاف ذلك لدعم رأي معدّل، تحاول الوكالة عند الإمكان الإشارة في الكشف عن السحب إلى الاتجاه والدرجة المحتملين لأي حركة تصنيف إذا تم الاحتفاظ بالتغطية.

تتم الإشارة إلى التصنيفات التي تم سحبها بالرمز "WD".

تحت مراقبة المعايير

تم وضع التصنيف "تحت مراقبة المعايير" عند نشر معايير جديدة أو معدّلة تنطبق على التصنيف، حيث لم يتم تطبيق المعايير الجديدة أو المعدّلة بعد على التصنيف، وحيث يمكن أن تؤدي المعايير إلى تغيير في التصنيف عندما تطبق، لكن التأثير غير معروف بعد.

"تحت مراقبة المعايير" لا تفي بمتطلب الحد الأدنى لمراجعة الائتمان السنوية الخاص بفيثش. يشير وضع تصنيف تحت مراقبة المعايير إلى بداية فترة يتم خلالها تطبيق المعايير الجديدة أو المعدلة. لا يؤثر وضع تصنيف تحت مراقبة المعايير في مستوى التصنيف أو النظرة المستقبلية أو حالة المراقبة الحالية الخاصة به. عندما يكون هناك احتمال متزايد بتطبيق المعايير الجديدة أو المعدلة بما يؤدي إلى تغيير في التصنيف في اتجاه معين، يمكن اعتبار مراقبة التصنيف أكثر ملاءمة من "تحت مراقبة المعايير" لعكس تأثير المعايير الجديدة أو المعدلة.

ستتم تسوية حالة "تحت مراقبة المعايير" بعد تطبيق المعايير الجديدة أو المعدلة التي يجب إكمالها في غضون ستة أشهر من تاريخ نشر المعايير الجديدة أو المعدلة.

تنطبق "تحت مراقبة المعايير" على التصنيفات الائتمانية الدولية الخاصة والعامة فقط. ولا تنطبق على التصنيفات الوطنية أو تصنيفات الدرجات غير الائتمانية أو الآراء الائتمانية أو خدمات تقييم التصنيف. لا تنطبق على التصنيفات التي حالتها "مسدّد" بالكامل أو "مستحق" أو "مسحوب" أو "غير مصنّف".

إزالة مراقبة المعايير

يقوم إجراء التصنيف "إزالة مراقبة المعايير" بإزالة حالة "تحت مراقبة المعايير" ويتم اتخاذه عندما تقرر المراجعة الإضافية أنّ التصنيف لن يتغير عند تطبيق المعايير الجديدة أو المعدلة ولم يحدث أي إجراء تصنيف آخر لتسوية "تحت مراقبة المعايير" سابقًا. تلزم إزالة "تحت مراقبة المعايير" من خلال إجراءات التصنيف الائتماني، مثل التأكيد أو رفع الدرجة أو خفضها، التي يتم اتخاذهها في فترة ستة أشهر من تاريخ وضع التصنيف "تحت مراقبة المعايير". في بعض الحالات، لن تتم مراجعة محفظة التصنيف الكاملة خلال فترة الأشهر الستة ولكن يمكن تحديدها بناءً على اعتبار أن التغييرات في المعايير الجديدة أو المعدلة لن تؤثر في التصنيفات. في هذه الحالات، تكون إزالة ملاحظة المعايير ملائمة. لا يؤثر هذا الإجراء في مستوى التصنيف أو الحالة الحالية للنظرة المستقبلية أو المراقبة. لا تفي "إزالة مراقبة المعايير" بمتطلب الحد الأدنى لمراجعة الائتمان السنوية الخاص بفيثش.

مراجعة تصنيف الاسترداد

التغيير في تصنيف استرداد خاص بإصدار.

إجراءات معدل التصنيف

تشمل معدلات التصنيف النظرة المستقبلية للتصنيفات ومراقبة التصنيف.

مراجعة النظرة المستقبلية

يتم استخدام مراجعات النظرة المستقبلية (على سبيل المثال، للنظرة المستقبلية للتصنيف الثابتة من النظرة المستقبلية الإيجابية للتصنيف) للإشارة إلى التغييرات في اتجاهات التصنيفات. في معاملات التمويل المهيكّل، تجوز مراجعة النظرة المستقبلية بشكل مستقل عن المراجعة الكاملة للتصنيف الأساسي.

يجوز أيضاً استخدام مراجعة النظرة المستقبلية عند تحديد سلسلة من المخاطر المحتملة للأحداث، والتي لا تضمن أي منها بشكل فردي مراقبة التصنيف ولكنها تشير مجموعة إلى وجود احتمال متزايد بحدوث تغيير في التصنيف خلال العام إلى العامين التاليين.

قد تكون مراجعة النظرة المستقبلية ملائمة أيضاً عند تحديد حدث معين يمكن أن يؤدي إلى تغيير في التصنيفات، ولكن عندما تكون ظروف هذا الحدث ومضاعفاته غير واضحة إلى حد كبير وتخضع لمخاطر تنفيذ مرتفعة خلال فترة عام إلى عامين.

تفعيل عملية مراقبة التصنيف*:

لقد تم وضع الإصدار أو المُصدِر في حالة مراقبة التصنيف النشطة.

الاحتفاظ بمراقبة التصنيف*:

تمت مراجعة الإصدار أو المُصدِر ويظل في حالة مراقبة التصنيف النشطة.

مراجعة مراقبة التصنيف*:

لقد تغيرت حالة مراقبة التصنيف.

تسوية مراقبة التصنيف*:

لقد تمت مراجعة الإصدار أو المُصدِر ولم يُعد في حالة مراقبة التصنيف النشطة. يُستخدم إجراء التصنيف هذا عادة بالاقتران مع إجراء آخر للتصنيف والنظرة المستقبلية، مثل التأكيد أو خفض الدرجة أو رفعها أو تأكيد النظرة المستقبلية أو مراجعتها.

مراجعة تصنيف الحد الأدنى للدعم:

ينطبق فقط على تصنيفات الدعم ذات الصلة بالمؤسسات المالية، والتي يتم تعديلها بهذا الإجراء فقط.

قيود المراجعة:

ينطبق على التصنيفات التي قد تخضع لتغيير في الدرجة لا يتعلق بالتغييرات في جودة الائتمان الأساسية. سيكون الإجراء الأخير هو "تصنيف المراجعة".

* يجب تسجيل إجراء تصنيف ليتم اعتبار كل تصنيف في دورة مطلوبة ممثلاً لسياسة فيتش المتعلقة بعمر التصنيفات. لن تفي كل التصنيفات أو إجراءات البيانات أو التغييرات في معدلات التصنيف بهذا المطلب. يُشار إلى الإجراءات التي تستوفي هذا المطلب بالرمز* في التعريفات.

إجراءات البيانات

تشير "إجراءات البيانات" إلى الإجراءات المتخذة بشأن المُصدِر الفرديين أو الإصدارات الفردية التي تشير إلى تعيين تصنيف أو تغييره ولكنها لا توجي بأي تغيير في الجودة الائتمانية للكيان أو الإصدار.

تعزير المراجعة:

تمت إضافة أحد أشكال الدعم الائتماني التي تؤثر في رأي التصنيف أو إزالته.

مراجعة تصنيف قدرة المُصدِر على الوفاء بالالتزامات:

لقد تم تحويل تصنيف المُصدِر الطويل الأجل أو القصير الأجل إلى تصنيف عدم وفاء المُصدِر بالالتزامات. يتم استخدام هذا الإجراء

في الحالات التي لا يشير فيها التغيير إلى رفع الدرجة أو خفضها.

تصنيف المراجعة:

لقد تم تعديل التصنيف لأسباب لا تتعلق بجودة الائتمان، على سبيل المثال، لعكس تطبيق درجة تصنيف جديدة.

الإجراءات التاريخية

لقد استخدمت فيتش، أثناء تطور عملية التصنيف، إجراءات مصممة لتحقيق غرض واحد. تظل هذه الإجراءات في تاريخ التصنيف لكن لا يُتوقع إعادة استخدامها.

التغيير:

تم تغيير تصنيف دعم البنك ليعكس معايير جديدة. تم آخر استخدام في 2005.

إضافة قاعدة البيانات:

التصنيف الأولي المدرج في قاعدة بيانات فيتش، على الرغم من أنه ليس بالضرورة أن يكون أول تصنيف تم تعيينه.

مراجعة تصنيف الاسترداد المتعثر:

تغيير "تصنيف الاسترداد المتعثر" الخاص بإصدار، والذي يكون مستقلاً عن التصنيف الطويل الأجل أو القصير الأجل الخاص به. يوجد المصطلح "تصنيفات الاسترداد المتعثر" في تاريخ التصنيف فقط. وقد تم استبدالها بتصنيفات الاسترداد بداية من 2009. تم سحب تصنيفات الاسترداد الخاصة بمعاملات التمويل المهيكل في نوفمبر 2011.

التصنيفات الفردية للبنك:

تم تعيين التصنيفات الفردية للبنك بدرجات من A إلى F. حاولت هذه التصنيفات تقييم كيفية النظر إلى البنك إذا كان مستقلاً تماماً ولا يمكنه الاعتماد على الدعم الخارجي. تم الآن تعيين تصنيفات قدرة البنك على الاستمرار.

مراجعة تصنيف شدة الخسارة:

تغيير "تصنيف شدة الخسارة" الخاص بإصدار، والذي يكون مستقلاً عن التصنيف الطويل الأجل أو القصير الأجل الخاص به.

مراجعة تصنيف الاسترداد:

تغيير تصنيف الاسترداد الخاص بإصدار تمويل الشركات، والذي يكون مستقلاً عن التصنيف الطويل الأجل أو القصير الأجل الخاص به. لم تُعد تصنيفات الاسترداد تُعَيَّن أو تراجع لإصدارات التمويل المهيكل.

مراجعة صندوق سوق المال:

لقد تمت مراجعة التصنيف للإشارة إلى صندوق سوق المال من خلال إضافة اللائحة "MMF". تم إكمال الإجراء في يناير 2010.

النظرة المستقبلية للمراجعة:

لقد تغيرت حالة النظرة المستقبلية للتصنيف لتمويل الشركات أو التمويل العام في الولايات المتحدة، وباتت تعكس مراجعة كاملة للتصنيف الأساسي. وهي الأمر عبارة عن مراجعة للنظرة المستقبلية. وهو المصطلح المستخدم حالياً لهذا النوع من تصنيفات الإجراءات.

مسحوب - مسترد مسبقاً:

يشير إلى إصدار مسترد مسبقاً لم يُعد يحمل تصنيفاً أساسياً في الحالات التي لا يُطلب فيها من فيتش إعادة تصنيف الإصدار بناءً على ضمان الاسترداد.

تأكيدات التصنيفات

لقد تمت مراجعة التصنيف بناءً على طلب الكيان المصنّف أو ممثليه للتأكيد على أنه لن يكون هناك تأثير تصنيف من إجراء تغيير محدود مقترح لشروط محددة أو أحكام أو ظروف أخرى في ما يتعلق بكيان أو إصداراته أو معاملة. لا يمثل تأكيد التصنيف إجراء تصنيف. يكون تقديم تأكيدات التصنيفات وفق تقدير فيتش ويمكن إرسال النتيجة من خلال خطاب تأكيد تصنيف و/ أو بيان إجراءات غير تصنيفية.

درجات التصنيفات الائتمانية الدولية

تُستخدم درجات التصنيف الائتماني الرئيسية (تلك التي تتضمن الرموز "D"-"AAA" و "D"-"F1") للدين وتصنيفات القوة المالية. تصف هذه الصفحة استخدامها للمُصدرين والالتزامات في أسواق الدين لتمويل الشركات والتمويل العام والمهيكّل والبنية التحتية وتمويل المشروعات.

يجوز أن تستخدم فيتش معدلات التصنيف ضمن فئات التصنيف. يمكن إرفاق المعدّلين "+" أو "-" بتصنيفٍ للإشارة إلى الحالة النسبية ضمن فئات التصنيف الرئيسية.

على سبيل المثال، لدى فئة التصنيف "AA" ثلاثة مستويات تصنيف خاصة بدرجة ("AA+"; "AA"; "AA-": كل منها مستوى تصنيف). لا تُضاف هذه اللواحق إلى تصنيفات "AAA" والتصنيفات الأقل من فئة "CCC". بالنسبة إلى فئة التصنيف القصير الأجل "F1"، يمكن إرفاق "+" بالنسبة إلى تصنيفات القدرة على الاستمرار، يمكن إرفاق المعدّلين "+" أو "-" بتصنيفٍ للإشارة إلى الحالة النسبية ضمن الفئات من "aa" إلى "ccc". بالنسبة إلى تصنيفات الطرف المقابل المشتقة، يمكن إرفاق المعدّلين "+" أو "-" بالتصنيفات الواقعة ضمن فئات "AA(dcr)" إلى "CCC(dcr)".

ترتبط التصنيفات الائتمانية الدولية إما بالالتزامات بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية وفي كلتا الحالتين، تقيّم القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات باستخدام مقياس منطبق عالمياً. ومن ثمّ، فإنّ التصنيفات الدولية للعملة الأجنبية والعملة المحلية هي تقييمات قابلة للمقارنة دولياً.

يقيس التصنيف الدولي للعملة المحلية احتمال السداد بعملة الجهة القضائية التي يقيم فيها المُصدر، وبذلك لا يأخذ في الحسبان المخاطر المتمثلة في أنه لن يكون من الممكن تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية أو إجراء تحويلات بين الجهات القضائية السيادية (مخاطر النقل وقابلية التحويل [T&C]).

يتم تعيين التصنيف الدولي للعملة المحلية في الحالات التي تسمح فيها شروط الإصدار وأحكامه الأصلية بالسداد للمستثمرين بالعملة الأجنبية باستخدام العملة المحلية المكافئة بسعر الصرف السائد وقت السداد.

علاوة على ذلك، تراعي تصنيفات العملة الأجنبية الملف التعريفي للمُصدر أو السند بعد أخذ مخاطر النقل وقابلية التحويل في الحسبان. تتجلى هذه المخاطر عادة للدول المختلفة من خلال سقف التصنيف القطري، والذي يحدد الحدود القصوى لتصنيفات

العملة الأجنبية لمعظم المصدرين داخل دولة معينة وليس لجميعهم.

إلى جانب مخاطر النقل وقابلية التحويل، يمكن أن توجد فروق بين تصنيفات العملة المحلية وتصنيفات العملة الأجنبية للمُصدر، عندما يُعدَّ أنّ هناك خطر بعدم الوفاء بالالتزامات بشكل انتقائي في ما يخص الالتزامات بالعملة المحلية مقابل الالتزامات بالعملة الأجنبية والعكس صحيح.

يتم تعيين تصنيف العملة الأجنبية في الحالات التي يتم فيها تقييم الإصدار بالعملة المحلية أو بمكافئ العملة المحلية، لكن يلزم سداد أصل الدين و/ أو الفائدة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد وقت السداد.

في الحالات التي لا يوصف فيها التصنيف بشكل صريح في بيان إجراءات التصنيف ذي الصلة كعملة محلية أو أجنبية، يفترض القارئ أنّ التصنيف هو تصنيف عملة أجنبية (أي أنّ التصنيف ينطبق على كل عملات الالتزام القابلة للتحويل).

تصنيفات عدم وفاء المُصدر بالالتزامات

يتم تعيين تصنيفات قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات بشكل عام للكيانات المصنّفة في عدد من القطاعات، بما في ذلك الشركات المالية وغير المالية والجهات السيادية وشركات التأمين وبعض القطاعات ضمن التمويل العام. يتم تعيين تصنيفات قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات أيضاً لبعض الكيانات أو المؤسسات في البنية التحتية العالمية وتمويل المشروعات والتمويل العام. تعيّر قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات عن رأي حول القابلية النسبية لكيان لعدم الوفاء بالالتزامات (بما في ذلك عن طريق تبادل الديون المتعثرة) في ما يخص الالتزامات المالية. تكون مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات العتبة التي يتناولها تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات بشكل عام تلك الخاصة بالالتزامات المالية

التي يعكس عدم سدادها الفشل غير المعالج لهذا الكيان على النحو الأمثل. ومن ثمّ تتناول تصنيفات قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات أيضاً القابلية النسبية للإفلاس أو الحراسة الإدارية أو المفاهيم المشابهة.

بصورة إجمالية، توفر تصنيفات قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات تصنيفاً تراتبياً للمُصدرين استناداً إلى رأي الوكالة حول قابليتهم النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات، ولا توفر توقعاً لنسبة مئوية معينة من احتمال عدم الوفاء بالالتزامات.

AAA: أعلى جودة ائتمانية.

تشير التصنيفات "AAA" إلى أدنى توقع لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات. ويتم تعيينها فقط في حالات القدرة القوية بشكل استثنائي على سداد الالتزامات المالية. ومن المستبعد للغاية أن تتأثر هذه القدرة سلباً بأحداث متوقعة.

AA: جودة ائتمانية مرتفعة للغاية.

تشير التصنيفات "AA" إلى توقعات مخاطر منخفضة للغاية في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات. وهي تشير إلى قدرة قوية للغاية على سداد الالتزامات المالية. وهذه القدرة ليست عرضة للتأثر بشكل كبير بالأحداث المتوقعة.

A: جودة ائتمانية مرتفعة.

تشير التصنيفات "A" إلى توقعات مخاطر منخفضة في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية. مع ذلك، قد تكون هذه القدرة أكثر عرضة للتأثر بظروف الأعمال أو الظروف الاقتصادية السلبية مقارنة بالتصنيفات الأعلى.

BBB: جودة ائتمانية جيدة.

تشير التصنيفات "BBB" إلى أنّ التوقعات المتعلقة بمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات منخفضة حاليًا. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية كافية، ولكن من المرجح أن تؤدي الظروف التجارية أو الاقتصادية السلبية إلى إضعاف هذه القدرة.

BB: المضاربة.

تشير التصنيفات "BB" إلى وجود قابلية مرتفعة للتعرض لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات، ولا سيما في حالة حدوث تغييرات معاكسة في الظروف التجارية أو الاقتصادية مع مرور الوقت؛ مع ذلك، ثمة مرونة تجارية أو مالية تدعم تلبية الالتزامات المالية.

B: مستوى مرتفع من المضاربة.

تُشير التصنيفات "B" إلى وجود مخاطر مادية كبيرة في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات، في حين أنه لا يُوجد سوى هامش محدود من السلامة. وعلى الرغم من الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت الحالي، فإن القدرة على الاستمرار في السداد مُعرضة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.

CCC: مخاطر الائتمان كبيرة.

يُعدّ عدم الوفاء بالالتزامات احتمالاً حقيقياً.

CC: مستويات مرتفعة للغاية من مخاطر الائتمان.

يبدو حدوث أحد أشكال عدم الوفاء بالالتزامات أمراً محتملاً.

C: على وشك عدم الوفاء بالالتزامات

بدأت عملية عدم الوفاء بالالتزامات أو عملية شبيهة لها أو أنّ المُصدر في حالة ركود أو بالنسبة إلى أداة تمويل مغلقة، فإنّ القدرة على السداد ضعيفة بشكل لا رجعة فيه. تشمل الظروف التي تشير إلى تخصيص تصنيف من الفئة "C" المُصدر:

- a. دخول المُصدر في فترة سماح أو تعويض عقب عدم سداد التزام مالي كبير؛
- b. وإبرام المُصدر اتفاقية تنازل مؤقتة متفاوض عليها أو اتفاقية تجميد الوضع عقب عدم الوفاء بسداد التزام مالي كبير؛
- c. والإعلان الرسمي من قبل المُصدر أو وكيله عن تبادل الديون المتعثرة؛
- d. وأداة تمويل مغلقة تكون فيها القدرة على السداد منخفضة بشكل لا رجعة فيه بحيث لا يُتوقع سداد الفائدة و / أو أصل الدين بالكامل خلال مدة المعاملة، ولكن عندما لا يكون عدم الوفاء بالالتزامات السداد وشيكًا.

RD: عدم الوفاء بالالتزامات المقيد.

تشير التصنيفات "RD" إلى مُصدر ترى فيتش أنه شهد ما يلي:

- a. عدم وفاء غير معوّض بالتزامات السداد أو تبادل الديون المتعثرة في ما يتعلق بسند أو قرض أو التزام مالي كبير آخر، ولكن
- b. لم يبدأ بإجراءات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة أو التصفية أو أي إجراء رسمي آخر لحل الشركة،
- c. ولم يتوقف عن العمل بشكل آخر. وهذا قد يتضمن:
 - i. عدم الوفاء بالتزامات السداد بشكل انتقائي لفئة أو عملة دين معينة؛
 - ii. أو الانقضاء غير المعوّض لأي فترة سماح أو فترة تعويض أو فترة تساهل في عدم الوفاء بالالتزامات منطبقاً بعد عدم الوفاء بالتزامات السداد لقرض بنكي أو أداة أسواق رأس المال أو أي التزام مالي كبير آخر؛
 - iii. تمديد فترات التخلي أو فترات التساهل المتعددة عند عدم الوفاء بالتزامات السداد لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية الكبيرة، إما

بشكل متسلسل أو متوازٍ؛ التنفيذ العادي لتبادل الديون المتعثرة في ما يتعلق بالتزام واحد أو أكثر من الالتزامات المالية الكبيرة.

D: عدم الوفاء بالالتزامات.

تشير التصنيفات "D" إلى مُصدر ترى فيتش أنه بدأ بإجراءات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة أو التصفية أو أي إجراء رسمي آخر لحل الشركة أو قد توقف خلافاً لذلك عن العمل.

لا يتم تعيين تصنيفات عدم الوفاء بالالتزامات استشرافياً للكيانات أو التزاماتها؛ في هذا السياق، فإنَّ عدم سداد أداة تحتوي على ميزة تأجيل أو فترة سماح لن يُعدَّ بشكل عام عدم وفاء بالالتزامات حتى انتهاء فترة التأجيل أو السماح، ما لم يكن عدم الوفاء بالالتزامات بخلاف ذلك يعود إلى الإفلاس أو أي ظرف مماثل آخر أو بسبب تبادل الديون المتعثرة.

في كل الحالات، يعكس تعيين تصنيف عدم الوفاء بالالتزامات رأي الوكالة في ما يتعلق بفئة التصنيف الأكثر ملاءمة بما يتماشى مع بقية تصنيفاتها وقد يختلف عن تعريف عدم الوفاء بالالتزامات بموجب شروط الالتزامات المالية للمُصدر أو الممارسة التجارية المحلية.

سقف التصنيف القطري

يتم التعبير عن سقف التصنيف القطري باستخدام رموز درجات التصنيف الائتماني الرئيسية الطويل الأجل الخاص بالمُصدر ويرتبط بالجهات القضائية السيادية المصنَّفة أيضاً من قبل فيتش بدرجات تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات. وهو يعكس تقدير الوكالة لمخاطر فرض ضوابط على رأس المال والصرف من قبل السلطات السيادية التي تمنع قدرة القطاع الخاص على تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية ونقلها إلى الدائنين غير المقيمين أو تعرقها بشكل كبير - مخاطر النقل وقابلية التحويل. وهو ليس تصنيفاً وإنما تعبيراً عن الحد الأقصى لتصنيفات المُصدر بالعملة الأجنبية لمعظم، لكن ليس جميع، المُصدرين في دولة معينة. ونظراً إلى العلاقة الوثيقة بين الائتمان السيادي ومخاطر النقل وقابلية التحويل، فإنَّ سقف التصنيف القطري قد يُبدي درجة تقلب أكبر من المتوقع عادة عندما يكون فوق تصنيف العملة الأجنبية السيادي.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيف الائتماني الرئيسية وتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك.

الالتزامات بتمويل الشركات

تتناول تصنيفات الأدوات المالية الفردية أو الالتزامات المالية لمُصدر مؤسسي القابلية النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات بمقياس تراتبي. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة إلى الالتزامات المالية في تمويل الشركات، يتم أيضاً تضمين، في تقييم التصنيف، إجراء الاسترداد في حالة عدم الوفاء بالالتزامات في ما يتعلق بهذا الالتزام. وينطبق هذا بشكل ملحوظ على تصنيفات السندات المغطاة، والتي تشير إلى احتمال عدم الوفاء بالالتزامات كما الاسترداد في حالة عدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بأداة الدين هذه. على العكس من ذلك، تتضمن تصنيفات التزامات المدين المتملِّك توقعاً بالسداد الكامل.

تفترض العلاقة بين درجة المُصدر ودرجة الالتزام استرداداً متوسطاً تاريخياً عامّاً. يمكن أن تُعيَّن للالتزامات الفردية تصنيفات أعلى أو

أقل من أو مماثلة لتصنيف المُصدِر لهذا الكيان أو تصنيف قدرة المُصدِر على الوفاء بالالتزامات، استنادًا إلى ترتيبها النسبي أو القابلية النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات أو استنادًا إلى تصنيفات الاسترداد الصريحة.

نتيجة لذلك، تُعيّن للالتزامات الفردية للكيانات، مثل الشركات، تصنيفات أعلى أو أقل من أو مماثلة لتصنيف المُصدِر لهذا الكيان أو تصنيف قدرة المُصدِر على الوفاء بالالتزامات، باستثناء تصنيفات التزام المدين المتملّك التي لا تستند إلى تصنيف قدرة المُصدِر على الوفاء بالالتزامات. في الطرف الأدنى من درجات التصنيفات، تنشر فيتش تصنيفات الاسترداد الصريحة في العديد من الحالات لإكمال تصنيفات المُصدِر والالتزام.

AAA: أعلى جودة ائتمانية.

تشير التصنيفات "AAA" إلى أدنى توقع لمخاطر الائتمان. ويتم تعيينها فقط في حالات القدرة القوية بشكل استثنائي على سداد الالتزامات المالية. ومن المستبعد للغاية أن تتأثر هذه القدرة سلبيًا بأحداث متوقعة.

AA: جودة ائتمانية مرتفعة للغاية.

تشير التصنيفات "AA" إلى توقعات مخاطر ائتمان منخفضة للغاية. وهي تشير إلى قدرة قوية للغاية على سداد الالتزامات المالية. وهذه القدرة ليست عرضة للتأثر بشكل كبير بالأحداث المتوقعة.

A: جودة ائتمانية مرتفعة.

تشير التصنيفات "A" إلى توقعات مخاطر ائتمان منخفضة. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية. مع ذلك، قد تكون هذه القدرة أكثر عرضة للتأثر بظروف الأعمال أو الظروف الاقتصادية السلبية مقارنةً بالتصنيفات الأعلى.

BBB: جودة ائتمانية جيدة.

تشير التصنيفات "BBB" إلى التوقعات المتعلقة بمخاطر الائتمان منخفضة حاليًا. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية كافية، ولكن من المرجح أن تؤدي الظروف التجارية أو الاقتصادية السلبية إلى إضعاف هذه القدرة.

BB: المضاربة.

تشير التصنيفات "BB" إلى وجود قابلية مرتفعة للتعرض لمخاطر الائتمان، ولا سيما في حالة حدوث تغييرات معاكسة في الظروف التجارية أو الاقتصادية مع مرور الوقت؛ ومع ذلك، قد تُتاح بدائل تجارية أو مالية للوفاء بالالتزامات المالية.

B: مستوى مرتفع من المضاربة.

تشير التصنيفات "B" إلى وجود مخاطر ائتمان كبيرة.

CCC: مخاطر الائتمان كبيرة.

تشير التصنيفات "CCC" إلى وجود مخاطر ائتمان كبيرة.

CC: مستويات مرتفعة للغاية من مخاطر الائتمان.

تشير التصنيفات "CC" إلى مستويات مرتفعة للغاية من مخاطر الائتمان.

C: مستويات مرتفعة بصورة استثنائية من مخاطر الائتمان.

تشير التصنيفات "C" إلى مستويات مرتفعة بصورة استثنائية من مخاطر الائتمان.

ترتبط تصنيفات التزامات تمويل الشركات بتصنيفات قدرة المُصدِر على الوفاء بالالتزامات (أو أحياناً بتصنيفات قدرة البنوك على الاستمرار) من خلال 1) توقعات الاسترداد، بما في ذلك ما يشار إليه غالباً بتصنيفات الاسترداد التي يتم تعيينها في حالة المُصدِرين ذوي درجة المضاربة المنخفضة، وللبنوك تقييم لمخاطر عدم الأداء بالنسبة إلى المخاطر المبيّنة في تصنيف قدرة المُصدِر على الوفاء بالالتزامات أو تصنيف القدرة على الاستمرار (على سبيل المثال في ما يتعلق ببعض الأدوات المالية الهجينة)

للاطلاع على تفاصيل حول تصنيفات الاسترداد، يُرجى مراجعة قسم تصنيفات الاسترداد. بالنسبة إلى الالتزامات المنتظمة، توضح تصنيفات الالتزامات مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات وتأخذ في الحسبان تأثير الاسترداد المتوقعة في مخاطر الائتمان في حالة عدم وفاء بالالتزامات.

إذا كانت تصنيفات الالتزامات أعلى من تصنيفات المُصدِر، فإن هذا يشير إلى توقعات استرداد فوق المتوسط في حالة عدم الوفاء بالالتزامات. إذا كانت تصنيفات الالتزامات أقل من تصنيفات المُصدِر، فإن هذا يشير إلى استرداد متوقعة منخفضة في حالة عدم وفاء بالالتزامات.

يمكن كذلك أن ترتبط التصنيفات في الفئات "CCC" و"CC" و"C" بالالتزامات أو المُصدِرين الذين يكونون في حالة عدم الوفاء بالالتزامات. في هذه الحالة، لا يبدي التصنيف رأياً حول مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات وإنما يعكس توقعات الاسترداد فحسب.

يُلخّص الجدول أدناه التفسيرات المحتملة لتصنيفات الالتزامات ذات درجة المضاربة المنخفضة في تمويل الشركات، والتي تختلف باختلاف الالتزامات المنتظمة والمتعثرة أو باختلاف المُصدِرين. لا ينطبق الجدول أدناه على تصنيفات الإصدار الخاصة بالمدين المملّك. تصنيفات الأدوات لمجموعات من المُصدِرين المصنّفين بتصنيفات قدرة المُصدِر على الوفاء بالالتزامات وتصنيفات الاسترداد

تصنيف قدرة المُصدِر على الوفاء بالالتزامات الطويل الأجل

المُصدِرُونَ المتعثرون وغير القادرين على الوفاء بالالتزامات

C/RD/D	CC	CCC-	CCC	CCC+	B-	B	B+	
CCC	CCC+	B-	B	B+	BB-	BB	BB+	RR1
CCC-	CCC	CCC+	B-	B	B+	BB-	BB	RR2
CC	CCC-	CCC	CCC+	B-	B	B+	BB-	RR3
C	CC	CCC-	CCC	CCC+	B-	B	B+	RR4
C	C	CC	CCC-	CCC	CCC+	B-	B	RR5
C	C	C	CC	CCC-	CCC	CCC+	B-	RR6

يفترض غياب مخاطر عدم الأداء المتزايدة في تصنيف الأدوات مقارنة بتصنيف قدرة المُصدِر على الوفاء بالالتزامات.

بالنسبة إلى التزامات المُصدِرين المؤسسيين غير الماليين الذين لديهم أكثر من أداة بتصنيف استرداد RR6، يمكن تصنيف الأدوات ذات الميزات التعاقدية / الهيكلية الأضعف نسبياً ضمن هذه الفئة بدرجة واحدة أقل مما يقترحه الجدول أعلاه. على سبيل المثال، إذا كان تصنيف عدم وفاء المُصدِر بالالتزامات مُصدِر مؤسسي غير مالي هو "B+" ولديه التزامان أو أكثر بتصنيف استرداد "RR6" يختلف من حيث الميزات التعاقدية/ الهيكلية، يمكن تصنيف الأدوات الأضعف في فئة "CCC+". لا يُجرى هذا الفارق إلا في حالة تصنيفات قدرة المُصدِر على الوفاء بالالتزامات لفئة "CCC" وما فوقها.

لا يتم عادة تعيين الالتزامات المتعثرة لتمويل الشركات بتصنيفات "RD" أو "D" وإنما تُصنّف في الفئات "CCC" إلى "C" بدلاً من ذلك، حسب احتمالات الاسترداد الخاصة بها والخصائص الأخرى ذات الصلة. يتوافق هذا النهج بشكل أفضل مع التزامات ذات خسائر متوقعة عامة قابلة للمقارنة ولكنها متفاوتة في قابلية عدم الوفاء بالالتزامات والخسارة.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك.

تصنيفات الاسترداد

تُعيّن تصنيفات الاسترداد لمجموعة محددة من الأدوات المالية الفردية والالتزامات الفردية، وتُعيّن كذلك في معظم الأحيان للالتزامات الفردية لمُصدري تمويل الشركات الذين تكون تصنيفاتهم لقدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات في فئات درجة المضاربة.

من بين العوامل التي تؤثر في معدلات استرداد الأدوات المالية الضمانات والأقدمية بالنسبة إلى الالتزامات الأخرى في هيكل رأس المال (حيثما يقتضي الأمر) والقيمة المتوقعة للشركة أو الضمانات الأساسية المتعثرة.

تستند درجة تصنيف الاسترداد إلى خصائص الاسترداد النسبية المتوقعة لأي التزام عند معالجة حالة عدم وفاء بالالتزامات أو النهوض من الإعسار أو عقب التصفية أو إنهاء الملتزم أو ضمانته المرتبطة.

تصنيفات الاسترداد هي مقياس ترتيبي، ولا تحاول أن تتوقع على وجه الدقة أي مستوى معيناً من مستويات الاسترداد. كمبدأ توجيهي في تطوير تقييمات التصنيف، تستخدم الوكالة نطاقات استرداد نظرية واسعة في نهج تصنيفاتها استناداً إلى المتوسطات التاريخية والرأي التحليلي، ولكن قد تحيد الاستردادات الفعلية لأداة مالية محددة عن المتوسطات التاريخية بشكل كبير.

RR1: احتمالات استرداد مميزة في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنّفة في فئة "RR1" بخصائص تتسق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 91%-100% من أصل الدين الحالي والفائدة ذات الصلة.

RR2: احتمالات استرداد عالية في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنّفة في فئة "RR2" بخصائص تتسق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 71%-90% من أصل الدين الحالي والفائدة ذات الصلة.

RR3: احتمالات استرداد جيدة في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنّفة في فئة "RR3" بخصائص تتسق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 51%-70% من أصل الدين الحالي والفائدة ذات الصلة.

RR4: احتمالات استرداد متوسطة في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنَّفة في فئة "RR4" بخصائص تتسق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 31%-50% من أصل الدين الحالي والفائدة ذات الصلة.

RR5: احتمالات استرداد دون المتوسط في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنَّفة في فئة "RR5" بخصائص تتسق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 11%-30% من أصل الدين الحالي والفائدة ذات الصلة.

RR6: احتمالات استرداد ضعيفة في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنَّفة في فئة "RR6" بخصائص تتسق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 0%-10% من أصل الدين الحالي والفائدة ذات الصلة.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات الاسترداد.

التزامات التمويل العام والبنية التحتية العالمية

تراعي تصنيفات التزامات التمويل العام وتصنيفات التزامات البنية التحتية وتمويل المشروعات على المقياس طويل الأجل، بما في ذلك الالتزامات المالية للجهات السيادية، القابلية النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات. يتم تعيين هذه التصنيفات لأداة مالية أو أداة أو حصة فردية في إحدى المعاملات. في حالات محدودة في التمويل العام في الولايات المتحدة، حيث يقدم الفصل 9 من قانون الإفلاس احتمالات عالية وموثوق بها للاسترداد النهائي للالتزامات الحكومية المحلية التي تنتفع من الحجز القانوني على العائدات، تعكس فيتش ذلك في تصنيف للأدوات المالية يحتوي على درجات تصنيف محدودة فوق تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات. يمكن أن تنعكس توقعات الاسترداد أيضًا في تصنيف الأدوات المالية في الولايات المتحدة أثناء انتظار إجراء الإفلاس بموجب القانون في حالة وجود رؤية كافية لاحتمالات الاسترداد الممكنة.

AAA: أعلى جودة ائتمانية.

تشير التصنيفات "AAA" إلى أدنى توقع لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات. ويتم تعيينها فقط في حالات القدرة القوية بشكل استثنائي على سداد الالتزامات المالية. ومن المستبعد للغاية أن تتأثر هذه القدرة سلبًا بأحداث متوقعة.

AA: جودة ائتمانية مرتفعة للغاية.

تشير التصنيفات "AA" إلى توقعات مخاطر منخفضة للغاية في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات. وهي تشير إلى قدرة قوية للغاية على سداد الالتزامات المالية. وهذه القدرة ليست عرضة للتأثر بشكل كبير بالأحداث المتوقعة.

A: جودة ائتمانية مرتفعة.

تشير التصنيفات "A" إلى توقعات مخاطر منخفضة في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية

قوية. مع ذلك، قد تكون هذه القدرة أكثر عرضة للتأثر بظروف الأعمال أو الظروف الاقتصادية السلبية مقارنة بالتصنيفات الأعلى.

BBB: جودة ائتمانية جيدة.

تشير التصنيفات "BBB" إلى أنّ التوقعات المتعلقة بمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات منخفضة حاليًا. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية كافية، ولكن من المرجح أن تؤدي الظروف التجارية أو الاقتصادية السلبية إلى إضعاف هذه القدرة.

BB: المضاربة.

تشير التصنيفات "BB" إلى وجود قابلية مرتفعة للتعرض لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات، ولا سيما في حالة حدوث تغييرات سلبية في الظروف التجارية أو الاقتصادية مع مرور الوقت.

B: مستوى مرتفع من المضاربة.

تُشير التصنيفات "B" إلى وجود مخاطر مادية كبيرة في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات، في حين أنه لا يُوجد سوى هامش محدود من السلامة. وعلى الرغم من الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت الحالي، فإن القدرة على الاستمرار في السداد مُعرضة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.

CCC: مخاطر الائتمان كبيرة.

يُعدّ عدم الوفاء بالالتزامات احتمالاً حقيقياً.

CC: مستويات مرتفعة للغاية من مخاطر الائتمان.

يبدو حدوث أحد أشكال عدم الوفاء بالالتزامات أمراً محتملاً.

C: مستويات مرتفعة بصورة استثنائية من مخاطر الائتمان.

يبدو حدوث عدم الوفاء بالالتزامات أمراً وشيكاً أو حتمياً.

D: عدم الوفاء بالالتزامات.

يشير إلى عدم الوفاء بالالتزامات. يُعرّف عدم الوفاء بالالتزامات بأحد التعريفات التالية:

- a. عدم تسديد أصل الدين و/ أو الفائدة بموجب الشروط التعاقدية للالتزام المصنّف؛
- b. إعلانات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة أو التصفية أو حلّ أعمال المُصدِر/ الملتزم أو إيقافها حيث يكون عدم الوفاء بالتزامات السداد أمراً حتمياً؛
- c. أو التبادل المتعثر للالتزام، حيث تُقدّم إلى الدائنين أدوات مالية ذات شروط هيكلية أو اقتصادية منخفضة مقارنة بالالتزام القائم لتجنب احتمالية عدم الوفاء بالتزامات السداد.

ملاحظات:

يمكن استرداد الالتزامات مسبقاً في التمويل العام في الولايات المتحدة، حيث توضع الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات الالتزامات المعنية في حساب الضمان. عندما يتم الاحتفاظ بتصنيفات الالتزامات استناداً إلى صناديق الضمان وعناصرها الهيكلية، تُضاف اللاحقة "pre" إلى التصنيفات (على سبيل المثال "AAApr" و"AA+pre").

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيف الائتماني الرئيسة وتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك.

التمويل المهيكل

تراعي تصنيفات التزامات التمويل المهيكل على المقياس طويل الأجل القابلية النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات. عادة ما يتم تعيين هذه التصنيفات لأداة مالية فردية أو حصة فردية في إحدى المعاملات وليس لمُصدر.

AAA: أعلى جودة ائتمانية.

تشير التصنيفات "AAA" إلى أدنى توقع لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات. ويتم تعيينها فقط في حالات القدرة القوية بشكل استثنائي على سداد الالتزامات المالية. ومن المستبعد للغاية أن تتأثر هذه القدرة سلبًا بأحداث متوقعة.

AA: جودة ائتمانية مرتفعة للغاية.

تشير التصنيفات "AA" إلى توقعات مخاطر منخفضة للغاية في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات. وهي تشير إلى قدرة قوية للغاية على سداد الالتزامات المالية. وهذه القدرة ليست عرضة للتأثر بشكل كبير بالأحداث المتوقعة.

A: جودة ائتمانية مرتفعة.

تشير التصنيفات "A" إلى توقعات مخاطر منخفضة في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية. مع ذلك، قد تكون هذه القدرة أكثر عرضة للتأثر بظروف الأعمال أو الظروف الاقتصادية السلبية مقارنة بالتصنيفات الأعلى.

BBB: جودة ائتمانية جيدة.

تشير التصنيفات "BBB" إلى أنّ التوقعات المتعلقة بمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات منخفضة حاليًا. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية كافية، ولكن من المرجح أن تؤدي الظروف التجارية أو الاقتصادية السلبية إلى إضعاف هذه القدرة.

BB: المضاربة.

تشير التصنيفات "BB" إلى وجود قابلية مرتفعة للتعرض لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات، ولا سيما في حالة حدوث تغييرات سلبية في الظروف التجارية أو الاقتصادية مع مرور الوقت.

B: مستوى مرتفع من المضاربة.

تُشير التصنيفات "B" إلى وجود مخاطر مادية كبيرة في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات، في حين أنه لا يُوجد سوى هامش محدود من السلامة. وعلى الرغم من الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت الحالي، فإن القدرة على الاستمرار في السداد مُعرضة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.

CCC: مخاطر الائتمان كبيرة.

يُعدّ عدم الوفاء بالالتزامات احتمالاً حقيقياً.

CC: مستويات مرتفعة للغاية من مخاطر الائتمان.

يبدو حدوث أحد أشكال عدم الوفاء بالالتزامات أمرًا محتملاً.

C: مستويات مرتفعة بصورة استثنائية من مخاطر الائتمان.

يبدو حدوث عدم الوفاء بالالتزامات أمرًا وشيكًا أو حتميًا.

D: عدم الوفاء بالالتزامات.

يشير إلى عدم الوفاء بالالتزامات. يُعرّف عدم الوفاء بالالتزامات بأحد التعريفات التالية:

- a. عدم تسديد أصل الدين و/ أو الفائدة بموجب الشروط التعاقدية للالتزام المصنّف؛
- b. إعلانات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة أو التصفية أو حلّ أعمال المُصدِر/ الملتزم؛
- c. أو التبادل المتعثر للالتزام، حيث تُقدّم إلى الدائنين أدوات مالية ذات شروط هيكلية أو اقتصادية منخفضة مقارنة بالالتزام القائم لتجنب احتمالية عدم الوفاء بالالتزامات السداد.

عدم الوفاء بالالتزامات التمويل المهيكل

عادة ما يشير عدم الوفاء بالالتزامات الوشيك، المُصنّف بالفئة "C"، إلى الوقت الذي يعلن فيه المُصدِر عن عدم الوفاء بالالتزامات السداد وهو أمر حتمي. قد يكون ذلك، على سبيل المثال، حين يُفوّت المُصدِر الموعد المحدد للسداد، ولكن (كما هو الحال بالعادة) لديه فترة سماح يمكنه خلالها معالجة عدم الوفاء بالالتزامات السداد. ثمة بديل آخر وهو حين يعلن المُصدِر رسميًا عن تبادل الديون المتعثرة، لكن لا يزال تاريخ التبادل بعد عدة أيام أو أسابيع في المستقبل القريب.

علاوة على ذلك، في معاملات التمويل المهيكل، حيث يشير التحليل إلى انخفاض قيمة أداة ما بشكل لا رجعة فيه بحيث يصبح من غير المتوقع سداد الفائدة و/ أو أصل الدين بالكامل وفقًا لشروط مستندات الالتزام خلال فترة المعاملة، لكن يكون عدم الوفاء بالالتزامات السداد وفقًا لشروط المستندات غير ووشيك، سيتم عادة تصنيف الالتزام في الفئة "C".

خفض قيمة التمويل المهيكل

عندما تشهد أداة خفضًا غير طوعي، حسب رأي الوكالة، لا رجعة فيه لقيمة أصل الدين (أي بخلاف استهلاك الدين والتسبب بخسائر للمستثمر)، سيتم تعيين تصنيف ائتماني من الفئة "D" للأداة. وعندما ترى الوكالة أن الخفض قد يكون مؤقتًا (وقد تُعوّض الخسائر مرة أخرى في المستقبل إذا تحسن الأداء)، عندئذٍ سيتم عادة تعيين تصنيف ائتماني من الفئة "C". إذا تراجع الخفض في وقت لاحق، سيُرفع التصنيف الائتماني إلى مستوى مناسب لتلك الأداة. في حال كان الخفض غير قابل للتراجع لاحقًا، فسيُخفض التصنيف الائتماني إلى الفئة "D".

ملاحظات:

في حالة التمويل المهيكل، في حين أن التصنيفات لا تعالج شدة الخسارة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزام المصنّف، فيتم عادة تضمين افتراضات شدة الخسارة المتعلقة بالأصول الأساسية كجزء من التحليل. تُستخدم افتراضات شدة الخسارة للحصول على مجموعة التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الالتزام المصنّف.

تشير اللاحقة "sf" إلى إصدار يمثل معاملة تمويل مهيكل.

شهادات ائتمان المعدات المعززة هي سندات دين هجينة تنظمها الشركات وعادة ما تستخدمها شركات الطيران لتمويل معدات الطائرات. بالنظر إلى الخصائص الهجينة لهذه السندات، فإن نهج تصنيف فيتش يشتمل على عناصر من منهجية التمويل المهيكل ومنهجية تصنيف الشركات. على الرغم من تصنيفها كأدوات مالية مدعومة بالأصول، على عكس تصنيفات التمويل المهيكل الأخرى، فإن تصنيفات شهادات ائتمان المعدات المعززة تتضمن مقياس استرداد في حالة عدم الوفاء بالالتزامات مشابه لتصنيفات التزامات مالية في تمويل الشركات، كما هو موضح أعلاه.

احتمالية تصنيفات المطالبات

بدلاً من إبداء الرأي بشأن احتمالية عدم الوفاء بالالتزامات المالية، فإن احتمالية تصنيفات المطالبات تتناول إمكانية تقديم مطالبة

من قبل مشتري الحماية بموجب مقايضة تقصير ائتماني غير مُؤمَّلة. ينطوي التحليل على تقييم توقعات الخسائر المؤكدة المرتبطة بمستوى تصنيف معين، ما يسمح بتعيين رأي التصنيف إلى مقايضة التقصير الائتماني استناداً إلى مبلغ تغطية الخسارة.

ويتناول التصنيف أيضاً احتمالية سداد قسط المقايضة في ما يتعلق بفترة توفير الحماية الائتمانية. يتم تعيين التصنيفات باستخدام درجات التصنيف الطويل الأجل لعكس القابلية النسبية لمقايضة التقصير الائتماني لرفع مطالبة وعدم سداد قسط المقايضة بعد عدم وفاء مشتري الحماية بالالتزامات.

تعبّر احتمالية تصنيف المطالبات عن رأي حول احتمالية رفع مطالبة وسداد قسط المقايضة حصرياً. وعلى الأخص، فإنها لا تمثل تصنيف الطرف المقابل لمانح مقايضة التقصير الائتماني، أو قدرته المالية على تلبية المطالبة في حالة رفعها.

يتم تعيين احتمالية تصنيفات المطالبات وفق درجات تصنيف التمويل المهيكل، باستثناء أن تعريفات فئة التصنيف ترتبط "باحتمالية مخاطر المطالبات" بدلاً من "مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات". لا ينطبق النص المتعلق "بالقدرة على سداد الالتزامات المالية" في تعريفات فئة التصنيف في حالة احتمالية تصنيفات المطالبات.

للمزيد من المعلومات عن احتمالية تصنيفات المطالبات، يُرجى الرجوع إلى تقرير "معايير تصنيف التمويل المهيكل العالمية".

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك.

التصنيفات القصيرة الأجل المعيّنة للمُصدرين والالتزامات

يستند التصنيف قصير الأجل للمُصدر أو الالتزام في كل الحالات إلى القابلية القصيرة الأجل لعدم وفاء الكيان المصنّف بالالتزامات ويتعلق بالقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية وفقاً للمستندات التي تحكم الالتزام ذي الصلة. يمكن تعديل تصنيفات الودائع القصيرة الأجل لمراعاة شدة الخسارة. يتم تعيين تصنيفات قصيرة الأجل للالتزامات التي يُعدّ استحقاقها الأولي "قصير الأجل" استناداً إلى ما هو مُتعارف عليه في السوق. عادة، يعني هذا ما يصل إلى 13 شهراً للالتزامات المؤسسية والسيادية والهيكلية، وما يصل إلى 36 شهراً للالتزامات في أسواق التمويل العام في الولايات المتحدة.

F1: أعلى جودة ائتمانية قصيرة الأجل.

يشير إلى أقوى قدرة متأصلة لسداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب؛ قد يُضاف "+" للإشارة إلى أي ميزة ائتمانية قوية بشكل استثنائي.

F2: جودة ائتمانية قصيرة الأجل جيدة.

قدرة متأصلة جيدة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب.

F3: جودة ائتمانية قصيرة الأجل متوسطة.

تكون القدرة المتأصلة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب كافية.

B: جودة ائتمانية قصيرة الأجل مضاربة.

الحد الأدنى للمقدرة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب، بالإضافة إلى زيادة القابلية للتعرض لتغيرات معاكسة على المدى القصير في الظروف المالية والاقتصادية.

C: مخاطر مرتفعة لعدم الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

يُعدّ عدم الوفاء بالالتزامات احتمالاً حقيقياً.

RD: عدم الوفاء بالالتزامات المقيد.

يشير إلى كيان قد أظهر عدم الوفاء بالالتزامات في ما يخص واحداً أو أكثر من التزاماته المالية، على الرغم من استمراره في الوفاء بالالتزامات المالية الأخرى. ينطبق عادة على تصنيفات الكيانات فقط.

D: عدم الوفاء بالالتزامات

يشير إلى عدم الوفاء بالالتزامات واسع النطاق لكيان ما أو عدم الوفاء بالالتزامات في ما يخص التزاماً قصير الأجل.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيف الائتماني الرئيسية وتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك.

العلاقة بين التصنيفات القصيرة الأجل والطويلة الأجل في تمويل الشركات والتمويل العام

بالنسبة إلى تصنيفات تمويل الشركات والتمويل العام الخاصة بالوكالة، يمكن أن يحمل المُصدرون غالباً كلاً من التصنيفات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل. ويمكن تعيين هذه التصنيفات للمُصدر أو التزاماته أو كليهما. رغم وجود عدد كبير من العوامل المنفصلة التي تحرك التصنيفات القصيرة الأجل، فإنه يوجد عادة رابط بين التصنيفات القصيرة الأجل والطويلة الأجل. ويعكس ذلك جزئياً الأهمية المتأصلة للسيولة والمخاوف القصيرة الأجل ضمن تقييم الوضع الائتماني الأطول أجلاً. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يضمن أنّ الدرجتين لا تتعارضان بطريقة بدئية مع بعضهما مُصدر معين. هذا الرابط موضح أدناه، وفي معظم الظروف يُظهر عدم تناسق معين، وهو:

a. أن مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل النسبية الأكثر ارتفاعاً تشير إلى مخاطر مرتفعة بعدم الوفاء بالالتزامات على المدى القريب لا يمكن فصلها عن تقييم عدم الوفاء بالالتزامات الطويلة الأجل لمعظم الأدوات والمُصدرين؛ لكن

b. يمكن أن تكون مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل النسبية الأكثر انخفاضاً، ربما من خلال عوامل تقدم الدعم المؤقت للملف التعريفي للمُصدر، موجودة مع مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المتوسطة الأجل أو الأطول أجلاً الأكثر ارتفاعاً.

هكذا، يمثل جدول توافق التصنيفات تحققاً "منطقيًا" من مزيج من التصنيف القصير الأجل الضعيف بشكل خاص مع التصنيف الطويل الأجل المرتفع. يتم تناول عدم التناسق الآخر، تصنيف قصير الأجل أقوى لكن تصنيف طويل الأجل أضعف، من الناحية المفاهيمية. إنَّ التصنيف القصير الأجل ضمن الدرجة الاستثمارية هو مقياس للسيولة المتأصلة أو المستدامة، والتي تستثنى في معظم الحالات نوع الدعم المؤقت أو غير المستدام الموضح في النقطة (ب) أعلاه.

إن الجدول الوارد أدناه موفر للتوجيه فقط. قد تختلف التصنيفات الفعلية المعيّنة عن هذا التوافق بما يتفق مع المعايير المستخدمة من قِبل مجموعات التصنيف الفردية، عند الاستحقاق وفقاً للتحليل.

جدول توافق التصنيفات

التصنيف القصير الأجل	التصنيف الطويل الأجل
F1+	AAA
F1+	AA+
F1+	AA
F1+	AA-
F1+ أو F1	AA+
F1+	A
F1+ أو F2	A-
F2	BBB+
F2+ أو F3	BBB
F3	BBB-
B	BB+
B	BB
B	BB-
B	B+
B	B
B	B-
C	CCC/ CCC+
C	CC
C	C
RD/D	RD/D

الاستخدام الإضافي لدرجات التصنيف الائتماني الرئيسية

التصنيفات المتوقعة والتصنيفات النهائية

عندما يشار إلى التصنيف بأنه "متوقع"، يُشار إليه بدلاً من ذلك بـ "يتوقع أن يصنّف"، سَتُعَيّن له اللاحقة (EXP) للإشارة إلى أنه قد تم تعيين تصنيف كامل استنادًا إلى توقعات الوكالة في ما يتعلق بالمستندات النهائية، والتي تستند عادة إلى مراجعة المسودة النهائية للمستندات المقدّمة من قبل المُصدِر. إذا تم استلام هذه الوثائق النهائية وكانت كما هو متوقع، فسيتم عادة تحويل التصنيف المتوقع إلى تصنيف نهائي. قد تستخدم فيتش أيضًا صيغة "يتوقع أن يصنّف" للمُصدِرين الجدد (غير المصنّفين حاليًا) للتصنيفات التي يتم تعيينها في سياق إعادة الهيكلة أو إعادة التمويل أو إعادة تنظيم الشركات. سوف يعكس "يتوقع أن يصنّف" مستوى التصنيف المتوقع ويشير إليه بعد الانتهاء من العملية المقترحة (إصدار سندات الدين أو إعادة الهيكلة أو الدمج). في حين أنّ التصنيفات المتوقعة عادة ما يتم تحويلها إلى تصنيفات نهائية في غضون فترة زمنية قصيرة، يحددها توقيت إغلاق المعاملة، في الفترة بين تعيين تصنيف متوقع وتصنيف نهائي، قد يتم رفع التصنيفات المتوقعة أو خفضها أو وضعها تحت مراقبة التصنيف أو سحبها، كما يحدث مع التصنيفات النهائية.

التصنيفات الخاصة

تُعدّ فيتش أيضًا تصنيفات خاصة، على سبيل المثال، للكيانات التي لا توجد بها ديون متداولة علنًا أو عندما يكون التصنيف مطلوبًا لأغراض القياس المعياري الداخلي أو لأغراض تنظيمية. تقدّم هذه التصنيفات بشكل عام مباشرةً إلى الكيان المُصنّف الذي يكون مسؤولاً بعد ذلك عن ضمان تحديث أي طرف يكشف له عن التصنيف الخاص عند حدوث أي تغيير في التصنيف. تخضع التصنيفات الخاصة للتحليل وعملية اللجان والمراقبة بشكل مماثل ما تخضع له التصنيفات المنشورة، ما لم يتم الكشف عنها بخلاف ذلك على أنها ذات طبيعة "لحظية".

تصنيفات البرامج

لا تتعلق تصنيفات البرامج المعيّنة لبرامج إصدار سندات تمويل الشركات والتمويل العام (مثل برامج السندات المتوسطة الأجل) إلا بإصدارات قياسية تتم وفقًا للبرنامج ذي الصلة. يتم تقييم تأثير الإصدارات الفردية بموجب البرنامج على أساس ملف الائتمان العام للمُصدِر في وقت الإصدار. لذلك، لا ينبغي افتراض أنّ تصنيفات البرامج تنطبق على كل إصدار يتم بموجب البرنامج. قد تتغير تصنيفات البرامج أيضًا نظرًا لتغيير تصنيف المُصدِر مع مرور الوقت وقد تكون للأدوات شروط وأحكام مختلفة مقارنة بتلك المُتصوِّرة أولاً في شروط البرنامج.

تصنيفات "الفائدة فقط"

يتم تعيين تصنيفات الفائدة فقط لشرائح الفائدة. لا تتناول هذه التصنيفات احتمال فشل حامل أداة مالية في استرداد بعض من استثماراته الأولية أو استردادها كلها بسبب المبالغ المسددة عن الأصل بشكل طوعي أو غير طوعي.

تصنيفات "سداد أصل الالتزام فقط"

تتناول تصنيفات "سداد أصل الالتزام فقط" احتمال تلقي حامل أداة مالية استثماره الأصلي المبني إما قبل تاريخ الاستحقاق المحدد أو بحلوله. لا تتناول هذه التصنيفات احتمال عدم حصول حامل أداة مالية على بعض الفوائد المستحقة أو عليها كلها.

التصنيفات "المستقلة"

تعكس التصنيفات المستقلة الملف الائتماني للمُصدِر المؤسسي / الكيان غير المالي من دون دعم راعٍ، سواء أكان دعمًا ضمنيًا أم تعاقدياً

صريحًا. لإفادة المستثمرين، قد تستشهد أبحاث التصنيف الخاصة بفيتش بمستوى تصنيف أو فئة تصنيف المُصدر ككيان مستقل.

التصنيفات "غير المعززة"

تعكس التصنيفات غير المعززة الملاءة الائتمانية الأساسية للأدوات المالية في غياب أي تعزيز ائتماني يمكن توفيره من خلال تأمين السندات أو الضمانات المالية أو خطابات الائتمان المخصصة أو تسهيلات السيولة أو آليات الاعتراض. في بعض الحالات، يمكن أن تختار فيتش تعيين تصنيف غير معزز إلى جانب تصنيف ائتماني يستند إلى التعزيز. يشير التصنيف غير المعزز إلى الملاءة الائتمانية للأداة المالية من دون أخذ أي منفعة من هذا التعزيز في الحسبان. يمكن تعزيز الالتزامات المالية من خلال أداة ضمان مقدّمة من قبل طرف ثالث مصنّف.

تصنيفات دعم البنك وقدرته على الاستمرار

تصنيفات الدعم

تعكس تصنيفات الدعم الخاصة بفيتش رأي الوكالة حول احتمال حصول مؤسسة مالية على دعم استثنائي، في حالة الضرورة، لكي تتجنب عدم الوفاء بالالتزامات في ما يخص التزاماتها الكبرى. يأتي الدعم الاستثنائي عادة من أحد المصدرين: مساهمو الكيان المصنّف (الدعم المؤسسي) أو السلطات الوطنية في الدولة التي تقع فيها (الدعم السيادي). مع ذلك، قد تعكس تصنيفات الدعم أيضًا، في بعض الظروف، الدعم المحتمل من مصادر أخرى، مثل المؤسسات المالية الدولية أو الحكومات الإقليمية أو المستحوذين المتوقعين على الكيان المصنّف.

في بعض الحالات، قد تعتبر فيتش أنّ احتمال حصول مؤسسة مالية على دعم خارجي يختلف كثيرًا في ما يتعلق بالتزاماتها بالعملية الأجنبية والمحلية. قد يحدث هذا، على سبيل المثال، عندما يكون لدى الجهة السيادية التي تكون مقدّمة الدعم المحتمل نفسها تصنيفات عدم وفاء المُصدر بالالتزامات بالعملية الأجنبية والعملية المحلية معيّنة بمستويات مختلفة. في تلك الحالات، يتم تعيين تصنيف الدعم للمؤسسة المالية (وتصنيف الحد الأدنى للدعم) استنادًا إلى الالتزامات الأقل احتمالًا لتلقي الدعم (عادة تلك التي تكون بالعملية الأجنبية)، في حين يمكن تعيين مستويات مختلفة لتصنيفات عدم وفاء المُصدر بالالتزامات بالعملية الأجنبية والعملية المحلية للمؤسسة المالية لتعكس الفرق في المخاطر.

التعريفات: 1:

البنك الذي لديه احتمال كبير للغاية للحصول على الدعم الخارجي. يكون مقدم الدعم المحتمل مصنّفًا بدرجة عالية جدًا في حد ذاته ولديه رغبة كبيرة جدًا في دعم البنك المعني. يشير احتمال الدعم هذا إلى حد أدنى، "A-"، لحد التصنيفات الطويلة الأجل.

:2

البنك الذي لديه احتمال كبير للحصول على الدعم الخارجي. يكون مقدم الدعم المحتمل مصنّفًا بدرجة عالية في حد ذاته ولديه رغبة كبيرة في تقديم الدعم إلى البنك المعني. يشير احتمال الدعم هذا إلى حد تصنيف طويل الأجل بالفئة "BBB"

:3

البنك الذي لديه احتمال معتدل للحصول على الدعم بسبب الشكوك في قدرة مقدم الدعم المحتمل على القيام بذلك أو رغبته فيه. يشير احتمال الدعم هذا إلى حد تصنيف طويل الأجل بالفئة "BB".

:4

البنك الذي لديه احتمال محدود للحصول على الدعم بسبب الشكوك الكبيرة بقدرة أي مقدم دعم محتمل على القيام بذلك أو رغبته فيه. يشير احتمال الدعم هذا إلى حد التصنيف طويل الأجل بـ "B+" أو "B".

:5

البنك الذي لديه احتمال للحصول على دعم خارجي، لكن لا يمكن الاعتماد عليه. قد يكون هذا بسبب عدم الرغبة في تقديم الدعم أو بسبب الضعف الكبير في القدرة المالية، ما لا يتيح له القيام بذلك. يشير احتمال الدعم هذا إلى أن التصنيف طويل الأجل ليس أعلى من "B-" وفي كثير من الحالات، لا يوجد حد على الإطلاق.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجة التصنيف الائتماني الرئيسة وتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك.

تصنيفات الحد الأدنى للدعم

تعكس تصنيفات الحد الأدنى للدعم رأي الوكالة حول احتمال حصول الكيان المصنّف على دعم استثنائي، في حالة الضرورة، من السلطات الحكومية بشكل خاص. ويعني هذا عادة من السلطات الوطنية في الدولة التي تقع فيها المؤسسة المالية، على الرغم من أنّ فيتش في بعض الحالات قد تحلل عوامل الدعم المحتمل من المؤسسات الحكومية الدولية أو من جهة سيادية خارجية في تقييمها. بالتالي، لا تُظهر تصنيفات الحد الأدنى للدعم احتمال الدعم المؤسسي من مساهمي الكيان. تشير تصنيفات الحد الأدنى للدعم إلى أدنى مستوى يمكن أن تصل إليه تصنيفات عدم وفاء المُصدِر بالالتزامات طويلة الأجل الخاصة بالكيان إذا لم تغيّر الوكالة رأيها بشأن الدعم السيادي المحتمل.

يتم تعيين تصنيفات الحد الأدنى للدعم وفق درجة التصنيف الائتماني الرئيسة. وعندما لا يكون هناك افتراض معقول بأنّ الدعم السيادي سوف يقدّم، يتم تعيين تصنيف الحد الأدنى للدعم "لا يوجد حد".

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيف الائتماني الرئيسة وتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك.

تصنيفات القدرة على الاستمرار

تقيس تصنيفات القدرة على الاستمرار الملاءة الائتمانية المتأصلة لمؤسسة مالية، وتعكس رأي فيتش حول احتمال فشل هذا الكيان. ترى فيتش أنّ البنك قد فشل عندما:

- a. يكون قد أظهر عدم الوفاء بالالتزامات، أي توقف عن الوفاء بالتزاماته الكبرى تجاه الدائنين غير الحكوميين من الأطراف الثالثة (ما لم يكن ذلك نتيجة لقيود قانونية) أو أكمل تبادل الديون المتعثرة في ما يتعلق بهذه الالتزامات أو بدأ بإجراءات الإفلاس؛
- b. أو يتطلب دعماً استثنائياً، أو يحتاج إلى فرض خسائر على الالتزامات الثانوية لاستعادة قدرته على الاستمرار.

مع ذلك، لا ترى فيتش أنّ البنك قد فشل عندما:

- a. يكون قد أظهر عدم الوفاء بالالتزامات نتيجة لقيود قانونية مفروضة على الوفاء بالتزاماته في حين أنّ البنك نفسه يظل معسراً ولديه سيولة؛
- b. أو أنّ توفير الدعم الخارجي، أو فرض خسائر على الالتزامات الثانوية، لم يكن ضرورياً برأي الوكالة لاستعادة قدرة البنك على الاستمرار.

تمت تسمية تصنيفات القدرة على الاستمرار بذلك لتكون متسقة مع الأحكام التنظيمية التي أدخلت مؤخراً وتشير إلى "القدرة على الاستمرار" أو "عدم القدرة على الاستمرار" في ما يتعلق بالبنوك، ولكن لا تتم معايرتها بشكل صريح مع أي تعريفات تشريعية أو تنظيمية لعدم القدرة على الاستمرار الموجودة أو التي من الممكن أن تصبح موجودة.

عند تعيين تصنيفات القدرة على الاستمرار، تميز فيتش بين "الدعم العادي"، الذي يستفيد منه البنك في سياق الأعمال المعتاد، و"الدعم الاستثنائي"، الذي يتم تقديمه إلى بنك متعثر لاستعادة قدرته على الاستمرار. ينعكس الدعم العادي في تصنيف قدرة البنك على الاستمرار، بينما يظهر الدعم الاستثنائي المحتمل في تصنيف الدعم و/ أو تصنيف الحد الأدنى للدعم. يتضمن الدعم العادي المنافع التي تعود على جميع البنوك بسبب وضعها كبنوك، بما في ذلك الوصول المنتظم إلى سيولة البنوك المركزية بما يتماشى مع الآخرين في السوق. ويتضمن أيضاً المنافع التي يحصل عليها بنك فرعي غالباً من البنك الأم، على سبيل المثال، من حيث الاستقرار وتكلفة التمويل ونقل الخبرة الإدارية والأنظمة التشغيلية والمساعدة في إنشاء الأعمال.

مثلما لا يعكس تصنيف قدرة كيان على الاستمرار دعماً استثنائياً، فإنّه لا يُظهر قيوداً استثنائية محتملة. على وجه الخصوص، لا يكون تصنيف القدرة على الاستمرار محدوداً بسقف التصنيف القطري للجهة القضائية التي تقع فيها المؤسسة المالية، ما يعني أن البنك قد يُظهر عدم الوفاء بالالتزامات في ما يتعلق بالالتزامات بالعملة الأجنبية بسبب القيود المفروضة على النقل والتحويل لكنه لم "يفشل" على مقياس تصنيف القدرة على الاستمرار. مع ذلك، يعكس تصنيف القدرة على الاستمرار بالكامل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية نتيجة البيئة التي تعمل فيها.

تم تعيين تصنيفات القدرة على الاستمرار على مقياس مماثل تقريباً لمقياس "AAA" ولكنه يستخدم أحرفاً صغيرة، على سبيل المثال، "aaa" بدلاً من "AAA". لا توجد كذلك تصنيفات "D"/"RD" ضمن درجات تصنيف القدرة على الاستمرار (التي تشير في درجة "AAA" إلى عدم الوفاء بالالتزامات)؛ ويشير التصنيف "f" في نهاية درجات تصنيف القدرة على الاستمرار إلى أن البنك قد تعثر وفقاً لرؤية فيتش.

aaa: أعلى جودة ائتمانية أساسية

تشير التصنيفات "aaa" إلى أفضل احتمالات القدرة المتواصلة على الاستمرار وأدنى توقع لمخاطر الفشل. ولا يتم تعيينها إلا للبنوك ذات الخصائص الأساسية القوية للغاية والمستقرة، بحيث يكون من غير المرجح اضطرارها إلى الاعتماد على دعم استثنائي لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات. ومن المستبعد للغاية أن تتأثر هذه القدرة سلباً بأحداث متوقعة.

aa: جودة ائتمانية أساسية مرتفعة للغاية

تشير التصنيفات "aa" إلى احتمالات قوية للغاية للقدرة المتواصلة على الاستمرار. تكون الخصائص الأساسية قوية للغاية ومستقرة، بحيث إنه من غير المرجح أن يضطر البنك إلى الاعتماد على دعم استثنائي لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات. وهذه القدرة ليست عرضة للتأثر بشكل كبير بالأحداث المتوقعة.

a: جودة ائتمانية أساسية مرتفعة

تشير التصنيفات "a" إلى احتمالات قوية للقدرة المتواصلة على الاستمرار. تكون الخصائص الأساسية قوية ومستقرة، بحيث إنه من غير المرجح أن يضطر البنك إلى الاعتماد على دعم استثنائي لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات. مع ذلك، قد تكون هذه القدرة أكثر عرضة للتأثر بظروف الأعمال أو الظروف الاقتصادية السلبية مقارنة بالتصنيفات الأعلى.

bbb: جودة ائتمانية أساسية جيدة.

تشير التصنيفات "bbb" إلى احتمالات جيدة للقدرة المتواصلة على الاستمرار. تكون أساسيات البنك كافية، بحيث يوجد احتمال منخفض بأن يضطر إلى الاعتماد على دعم استثنائي لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات. مع ذلك، من المرجح أكثر أن تُعيق الظروف التجارية أو الاقتصادية السلبية هذه القدرة.

bb: جودة ائتمانية أساسية مضاربة

تشير التصنيفات "bb" إلى احتمالات معتدلة للقدرة المتواصلة على الاستمرار. توجد درجة معتدلة من القوة المالية الأساسية يجب أن تزول قبل أن يضطر البنك إلى الاعتماد على دعم استثنائي لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات. مع ذلك، توجد قابلية مرتفعة لحدوث تغييرات معاكسة في الظروف التجارية أو الاقتصادية مع مرور الوقت.

b: جودة ائتمانية أساسية عالية المضاربة

تشير التصنيفات "b" إلى احتمالات ضعيفة للقدرة المتواصلة على الاستمرار. توجد مخاطر فشل مادية، ولكن يبقى هناك هامش سلامة محدود. وتكون قدرة البنك على مواصلة العمليات غير المدعومة عرضة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.

ccc: مخاطر ائتمان أساسية كبيرة

يكون فشل البنك احتمالاً حقيقياً. وتكون القدرة على مواصلة العمليات غير المدعومة أكثر عرضة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.

cc: مستويات مرتفعة للغاية من مخاطر الائتمان الأساسية

يبدو فشل البنك محتملاً.

c: مستويات مرتفعة بصورة استثنائية من مخاطر الائتمان الأساسية

يكون فشل البنك وشيكاً أو حتمياً.

f:

حسب رأي فيتش، البنك الذي فشل هو الذي إما: تخلف عن الوفاء بالتزاماته الكبيرة لدائنين غير حكوميين تابعين لأطراف ثالثة؛ أو يتطلب دعماً استثنائياً أو يحتاج إلى فرض خسائر على الالتزامات الثانوية لاستعادة قدرته على الاستمرار.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيف الائتماني الرئيسة وتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك.

تصنيفات الطرف المقابل المشتقة

إن تصنيفات الطرف المقابل المشتقة هي تصنيفات على مستوى المُصدر يتم تعيينها لبنوك وشركات مصرفية قابضة محددة على المقياس الطويل الأجل نفسه كتصنيفات عدم وفاء المُصدر بالالتزامات لكن مع إضافة اللائحة "dcr". وهي لا تتناول سوى رأي فيتش بشأن القابلية النسبية لعدم وفاء البنك بالالتزامات، بسبب عدم القدرة على سداد أي عقد مشتق مع أطراف مقابلة غير حكومية تابعة لأطراف ثالثة. لا يُعدّ بقاء المشتقات القصيرة الأجل في بداية عملية التسوية عدم وفاء بالالتزامات.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيف الائتماني الرئيسة وتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك.

التصنيفات الفردية (إشارة تاريخية)

التصنيفات الفردية سبقت تصنيفات القدرة على الاستمرار وكانت تقيس، مثل تصنيفات القدرة على الاستمرار، الملاءة الائتمانية المتأصلة للمؤسسات المالية. تم سحب التصنيفات الفردية في يناير 2012 عقب تعيين تصنيفات القدرة على الاستمرار.

تم تعيين التصنيفات الفردية وفق الدرجات التالية:

A: بنك قوي للغاية

قد تشمل الخصائص السلامة الاستثنائية للربحية والميزانية العمومية أو القوة المصرفية التجارية أو الإدارة أو بيئة العمل التشغيلية أو التوقعات.

B: بنك قوي

لا توجد مخاوف كبرى متعلقة بالبنك. قد تشمل الخصائص مستوى قويًا من النزاهة في الربحية والميزانية العمومية أو القوة المصرفية التجارية أو الإدارة أو بيئة العمل التشغيلية أو التوقعات.

C:

بنك مناسب يعاني، مع ذلك، من جانب أو أكثر من الجوانب المُقلقة. قد تكون هناك بعض المخاوف المتعلقة بنزاهة ربحيته وميزانيته العمومية أو قوته المصرفية التجارية أو إدارته أو بيئة عمله التشغيلية أو توقعاته.

:D

بنك لديه نقاط ضعف ذات منشأ داخلي و/ أو خارجي. تكون هناك مخاوف متعلقة بسلامة ربحيته وميزانيته العمومية أو قوته المصرفية التجارية أو إدارته أو بيئة عمله التشغيلية أو توقعاته. تواجه البنوك في الأسواق الناشئة بالضرورة عددًا أكبر من أوجه القصور المحتملة ذات المنشأ الخارجي.

:E

بنك يعاني من مشاكل شديدة الخطورة تتطلب أو من المحتمل أن تتطلب دعمًا خارجيًا.

:F

بنك عجز عن الوفاء بالتزاماته أو، حسب رأي فيتش، كان من شأنه أن يعجز عن الوفاء بالتزاماته إذا لم يحصل على دعم خارجي. تشمل أمثلة هذا الدعم دعم الدولة أو الحكومة المحلية أو صناديق التأمين (الودائع) أو استحواذ بعض الكيانات المؤسسية الأخرى أو ضخ أموال جديدة من المساهمين أو ما يعادلها.

ملاحظات:

يمكن استخدام التدرجات بين التصنيفات من A إلى E: أي A/B و C/D و D/E. لا تُطبّق أي تدرجات على التصنيف F.

تصنيفات القوة المالية للمؤمّن

يوفر تصنيف القوة المالية للمؤمّن تقييماً للقوة المالية لمؤسسة تأمين. يتم تعيين تصنيف القوة المالية للمؤمّن للتزامات حاملي وثائق التأمين الخاصة بشركة التأمين، بما يشمل الالتزامات المفترضة لإعادة التأمين والتزامات أصحاب العقود، مثل عقود الاستثمار المضمونة. يعكس تصنيف القوة المالية للمؤمّن كلاً من قدرة المؤمّن على الوفاء بهذه الالتزامات في الوقت المناسب والاسترداد المتوقعة التي يتلقاها أصحاب المطالبات في حالة توقف المؤمّن عن سداد المدفوعات أو تعطيل سدادها، وذلك بسبب إما فشل المؤمّن أو أي شكل من أشكال التدخل التنظيمي. في إطار تصنيف القوة المالية للمؤمّن، تتم مراعاة دقة توقيت سداد المدفوعات بالنسبة إلى كل من شروط العقد و/ أو وثيقة التأمين، ولكنه أيضاً يعترف باحتمالية حدوث تأخيرات معقولة بسبب الظروف الشائعة في قطاع التأمين، بما في ذلك مراجعات المطالبات والتحقيقات في الاحتيال والنزاعات حول التغطية.

لا يغطي تصنيف القوة المالية للمؤمّن التزامات حاملي وثائق التأمين الكائنة في حسابات منفصلة أو المنتجات المرتبطة بالوحدات أو الصناديق المعزولة، التي يتحمل مقابلها حامل وثيقة التأمين مخاطر الاستثمار أو المخاطر الأخرى. ولكن تكون أي ضمانات تقدّم إلى حامل وثيقة التأمين في ما يتعلق بمثل هذه الالتزامات مضمنة في تصنيف القوة المالية للمؤمّن.

تستند الاسترداد المتوقعة إلى تقييمات الوكالة لكفاية أصول شركة التأمين لتمويل التزامات حاملي وثائق التأمين، في سيناريو يتم فيه إيقاف المدفوعات أو تعطيلها. ووفقاً لذلك، تستثني الاسترداد المتوقعة تأثير الاسترداد التي يتم الحصول عليها من أي ضمان ترعاه الحكومة أو صناديق حماية حاملي وثائق التأمين. وتستثني الاسترداد المتوقعة كذلك تأثير الضمان أو الكفالة، مثل خطابات الائتمان أو أصول الأمانة التي تدعم التزامات إعادة تأمين محددة.

يمكن تعيين تصنيفات القوة المالية للمؤمّن لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين في أي قطاع تأمين، بما في ذلك التأمين على الحياة والمعاشات السنوية وغير الحياة والممتلكات/ الحوادث والصحة والرهن العقاري والضمانة المالية والقيمة المتبقية فضلاً عن قطاعات التأمين على الملكية، وكذلك لشركات الرعاية المدارة مثل مؤسسات الرعاية الصحية.

يستخدم تصنيف القوة المالية للمؤمّن الرموز نفسها التي تستخدمها الوكالة للتصنيفات الائتمانية الدولية والوطنية لإصدارات الديون الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل. مع ذلك، تعكس التعريفات المرتبطة بالتصنيفات الجوانب الفريدة لتصنيف القوة المالية للمؤمّن ضمن إطار قطاع التأمين.

بصورة عامة، سيتم تصنيف الالتزامات التي تعطلت بها المدفوعات بسبب إما إعاقة المؤمّن أو فشله أو أي شكل من أشكال التدخل التنظيمي بين الفئتين "B" و"C" على مقاييس التصنيفات الطويلة الأجل للقوة المالية للمؤمّن (الدولية والوطنية على حد سواء). ستواءم التصنيفات الدولية القصيرة الأجل للقوة المالية للمؤمّن التي تم تعيينها في ظل الظروف نفسها مع تصنيف المؤمّن الدولي الطويل الأجل من حيث قوته المالية.

التصنيفات الدولية الطويلة الأجل للقوة المالية للمؤمّن

تنطبق درجات التصنيف التالي على تصنيفات العملة الأجنبية والعملية المحلية. تُعدّ التصنيفات "BBB-" وما أعلى منها "أمنة" بينما تُعدّ التصنيفات "BB+" وما أقل منها "ضعيفة".

AAA: قوي بصورة استثنائية.

تشير التصنيفات "AAA" في تصنيف القوة المالية للمؤمّن إلى أدنى توقع لإيقاف المدفوعات أو تعطيلها. ويتم تعيينها فقط في حالة القدرة القوية بشكل استثنائي على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين والتزامات العقود. ومن المستبعد للغاية أن تتأثر هذه القدرة سلبًا بأحداث متوقعة.

AA: قوي للغاية.

تشير التصنيفات "AA" في تصنيف القوة المالية للمؤمّن إلى توقع منخفض للغاية بإيقاف المدفوعات أو تعطيلها. وتدل على قدرة قوية للغاية على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين والتزامات العقود. وهذه القدرة ليست عرضة للتأثر بشكل كبير بالأحداث المتوقعة.

A: قوي.

تشير التصنيفات "A" في تصنيف القوة المالية للمؤمّن إلى توقع منخفض بإيقاف المدفوعات أو تعطيلها. وتدل على قدرة قوية على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين والتزامات العقود. على الرغم من ذلك، قد تكون هذه القدرة أكثر عرضة للتغيرات في الظروف أو في الأوضاع الاقتصادية مقارنة بالتصنيفات الأعلى.

BBB: جيد.

تشير التصنيفات "BBB" في تصنيف القوة المالية للمؤمّن إلى وجود توقع منخفض في الوقت الحالي بإيقاف المدفوعات أو تعطيلها. وتُعدّ القدرة على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين والتزامات العقود في الوقت المناسب كافية، ولكن من المرجح أكثر أن تؤثر التغيرات المعاكسة للظروف والأوضاع الاقتصادية في هذه القدرة.

BB: متوسط الضعف.

تشير التصنيفات "BB" في تصنيف القوة المالية للمؤمّن إلى وجود قابلية مرتفعة لإيقاف المدفوعات أو تعطيلها، خاصة نتيجة للتغيرات الاقتصادية أو السوقية المعاكسة مع مرور الوقت. مع ذلك، قد تُتاح بدائل تجارية أو مالية للسماح بالوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين والتزامات العقود في التوقيت المناسب.

B: ضعيف.

تشير التصنيفات "B" في تصنيف القوة المالية للمؤمن إلى حالتين محتملتين. إذا كان لا يزال يتم الوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب، فثمة خطر كبير بأن يتم إيقاف المدفوعات أو تعطيلها في المستقبل، ولكن يبقى هامش السلامة محدودًا. تتوقف القدرة على مواصلة السداد في التوقيت المناسب على توفر بيئة تجارية واقتصادية مستدامة ومواتية فضلاً عن توفر ظروف سوقية مناسبة. وبدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "B" الخاص بتصنيف القوة المالية للمؤمن للالتزامات التي شهدت إيقاف المدفوعات أو تعطيلها، ولكن مع وجود احتمالية استرداد كبيرة للغاية. سيكون لهذه الالتزامات تقييم الاسترداد "RR1" (ممتاز).

CCC: ضعيف للغاية.

تشير التصنيفات "CCC" في تصنيف القوة المالية للمؤمن إلى حالتين محتملتين. إذا كان لا يزال يتم الوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب، فثمة احتمال حقيقي بإيقاف المدفوعات أو تعطيلها في المستقبل. تعتمد القدرة على مواصلة السداد في التوقيت المناسب فقط على توفر بيئة تجارية واقتصادية مستدامة ومواتية فضلاً عن ظروف سوقية مناسبة. وبدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "CCC" الخاص بتصنيف القوة المالية للمؤمن للالتزامات التي شهدت إيقاف المدفوعات أو تعطيلها مع وجود احتمالية استرداد متوسطة إلى عالية. سيكون لهذه الالتزامات تقييم الاسترداد "RR2" (عال) و"RR3" (جيد) و"RR4" (متوسط).

CC: شديد الضعف.

تشير التصنيفات "CC" في تصنيف القوة المالية للمؤمن إلى حالتين محتملتين. إذا كان لا يزال يتم الوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب، فمن المحتمل أنه سيتم إيقاف المدفوعات أو تعطيلها في المستقبل. وبدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "CC" الخاص بتصنيف القوة المالية للمؤمن للالتزامات التي شهدت إيقاف المدفوعات أو تعطيلها مع وجود احتمالية استرداد متوسطة أو دون المتوسط. سيكون لهذه الالتزامات تقييم الاسترداد "RR4" (متوسط) أو "RR5" (دون المتوسط).

C: متعثر.

تشير التصنيفات "C" في تصنيف القوة المالية للمؤمن إلى حالتين محتملتين. إذا كان لا يزال يتم الوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب، فيكون إيقاف المدفوعات أو تعطيلها وشيكًا. وبدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "C" الخاص بتصنيف القوة المالية للمؤمن للالتزامات التي شهدت إيقاف المدفوعات أو تعطيلها مع وجود احتمالية استرداد متوسطة إلى ضعيفة. سيكون لهذه الالتزامات تقييم الاسترداد "RR5" (دون المتوسط) أو "RR6" (ضعيف).

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات القوة المالية للمؤمن.

التصنيفات القصيرة الأجل للقوة المالية للمؤمن

يوفر التصنيف القصير الأجل للقوة المالية للمؤمن تقييمًا للصحة المالية القريبة الأجل لمؤسسة التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الكبيرة تجاه حاملي وثائق التأمين وأصحاب العقود والتي من المتوقع استحقاقها في غضون عام واحد. يشتمل التحليل الداعم للتصنيف القصير الأجل للقوة المالية للمؤمن على كل العوامل التي تمت مراعاتها في سياق تصنيف القوة المالية للمؤمن، ولكن مع إيلاء أهمية أكبر للسيولة والمرونة المالية وخصائص الملاءة التنظيمية القريبة الأجل الخاصة بالمؤمن وأهمية أقل للقضايا الأطول أجلاً

مثل القدرة التنافسية واتجاهات الأرباح.

ستقوم الوكالة بتعيين تصنيف قصير الأجل للقوة المالية للمؤمن فقط للمؤمنين الذين تم أيضًا تعيين تصنيف القوة المالية للمؤمن لهم. حاليًا، تُستخدم التصنيفات القصيرة الأجل للقوة المالية للمؤمن في المقام الأول من قبل شركات التأمين على الحياة في الولايات المتحدة التي تبيع اتفاقيات تمويل قصيرة الأجل.

يستخدم التصنيف القصير الأجل للقوة المالية للمؤمن درجات التصنيفات الدولية نفسها التي تستخدمها الوكالة للديون القصيرة الأجل وتصنيفات المصدرين.

F1:

يُنظر إلى المؤمنين على أنهم يتمتعون بقدرة قوية على الوفاء بالتزاماتهم القريبة الأجل. عندما يتم تعيين مؤمن مُصنّف في فئة التصنيف هذه بعلامة (+)، يُنظر إليه على أنه يتمتع بقدرة قوية للغاية على الوفاء بالتزامات القريبة الأجل.

F2:

يُنظر إلى المؤمنين على أنهم يتمتعون بقدرة جيدة على الوفاء بالتزاماتهم القريبة الأجل.

F3:

يُنظر إلى المؤمنين على أنهم يتمتعون بقدرة كافية على الوفاء بالتزاماتهم القريبة الأجل.

B:

يُنظر إلى المؤمنين على أنهم يتمتعون بقدرة ضعيفة على الوفاء بالتزاماتهم القريبة الأجل.

C:

يُنظر إلى المؤمنين على أنهم يتمتعون بقدرة ضعيفة للغاية على الوفاء بالتزاماتهم القريبة الأجل.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات القوة المالية للمؤمن.

تنطبق القيود ذات الصلة بالتصنيفات الطويلة الأجل للقوة المالية للمؤمن وفقًا لذلك.

درجات التصنيفات الائتمانية الوطنية

إن التصنيفات ذات المقياس الوطني هي عبارة عن آراء حول الملاءة الائتمانية ذات الصلة بعالم المصدرين والإصدارات في بلد واحد أو اتحاد نقدي واحد. ويشيع استخدامها في بلدان الأسواق الناشئة التي لها درجة استثمارية فرعية أو منخفضة في التصنيفات السيادية على المقياس الدولي. بما أنه يمكن التعبير عن الملاءة الائتمانية عبر النطاق الكامل للدرجات، يمكن للمقياس الوطني أن يسمح بتميز في التصنيف داخل السوق أكثر من المقياس الدولي، لا سيما في البلدان ذات درجات المضاربة العالية حيث تميل التصنيفات إلى التجمع حول التصنيف السيادي المنخفض غالبًا وذلك بسبب زيادة المخاطر المرتبطة ببيئة عمل تشغيلية أكثر تقلبًا.

يمكن إرفاق علامة "+" أو "-" بالتصنيف الوطني للإشارة إلى الحالة النسبية ضمن فئة تصنيف رئيسية. لا تتم إضافة هذه اللواحق إلى الفئة "AAA(xxx)" في التصنيف الوطني أو إلى الفئات الأقل من "CCC(xxx)" أو إلى التصنيفات الوطنية القصيرة الأجل بخلاف "F1(xxx)".

النسبية الوطنية

يتم تعيين التصنيفات ذات المقياس الوطني استنادًا إلى أن "أفضل الائتمانات أو المصدرين" في البلد يتم تصنيفها في فئة "AAA" على المقياس الوطني. بعد ذلك، يتم تقييم التصنيفات الوطنية باستخدام النطاق الكامل للمقياس الوطني استنادًا إلى تحليل مقارن للمصدرين المُصنِّفين وفق المقياس الوطني نفسه لتحديد ترتيب نسبي للملاءة الائتمانية.

في أي فترة زمنية محددة، ثمة علاقة معينة بين التصنيفات الوطنية والدولية ولكن لا توجد ترجمة دقيقة بين المقياسين. تراقب فيتش العلاقة بين تصنيفات المصدرين المُصنِّفين على المقياسين الدولي والوطني لضمان اتساق القيم النسبية للتصنيف في المقياسين. بمعنى آخر، إذا تم تصنيف المصدر "X" في فئة أعلى من المصدر "Y" على أحد المقياسين، فلا يمكن تصنيف المصدر "X" في فئة أقل من المصدر "Y" على المقياس الآخر.

تستثني التصنيفات الوطنية للمصدرين المحليين آثار المخاطر السيادية ومخاطر التحويل وتستثني كذلك احتمالية عدم قدرة المستثمرين على إعادة أي فائدة مُستحقة أو المبالغ المسددة عن الأصل. ومن ثمَّ، فإن المقارنات بين المقاييس الوطنية المختلفة أو بين مقياس وطني واحد ومقياس التصنيف الدولي غير ملائمة ويُحتمل أن تكون مضللة.

في بعض البلدان، وضعت الجهات التنظيمية مقاييس للتصنيف الائتماني لاستعمالها في أسواقها المحلية باستخدام مسميات محددة. في هذه البلدان، قد تُستبدل تعريفات التصنيف الوطني للوكالة بالمقاييس التنظيمية. على سبيل المثال، قد تُستبدل تصنيفات فيتش الوطنية القصيرة الأجل فئة "F1+(xxx)" و"ف1(xxx)" و"ف2(xxx)" و"ف3(xxx)" بدرجات تنظيمية، مثل "A1+" و"أ1" و"أ2" و"أ3". هكذا، تُمثل التعريفات أدناه نموذجًا، ولكن يجب على المستخدمين الرجوع إلى المقاييس الفردية لكل بلد المُدرّجة على المواقع الإلكترونية الإقليمية لفيتش من أجل تحديد ما إذا كانت تنطبق أي تعريفات إضافية أو بديلة للفئات.

التصنيفات الوطنية على مستوى الأداة والمصدر

تتناول التصنيفات الوطنية على مستوى المصدر قابلية عدم الوفاء بالالتزامات بالعملة المحلية/ المناقصة القانونية للمصدرين المحليين في البلد المعني.

عادة ما يتم تعيين التصنيفات الوطنية على مستوى الأداة للالتزامات المصدرين المحليين الصادرة بالعملة المحلية للبلد الذي يوجد به المصدر، ولكن يمكن أيضًا تعيين التصنيفات الوطنية على مستوى الأداة لـ (1) التزامات المصدرين الأجانب الصادرة بالعملة المحلية للبلد الذي يُستخدَم مقياسه الوطني، و(2) التزامات المصدرين المحليين أو الأجانب (الكيانات أو الفروع القانونية) حيث يتم السداد بالعملة الأجنبية ويكون التصنيف الوطني مطلوبًا للامتثال للوائح المحلية و/ أو ممارسات السوق المحلية.

تستثني التصنيفات الوطنية للمصدرين المحليين آثار المخاطر السيادية ومخاطر التحويل وتستثني كذلك احتمالية عدم قدرة المستثمرين على إعادة أي فائدة مُستحقة أو المبالغ المسددة عن الأصل. ومن ثمَّ، فإن المقارنات بين المقاييس الوطنية المختلفة أو بين مقياس وطني واحد ومقياس التصنيف الدولي غير ملائمة ويُحتمل أن تكون مضللة.

بالنسبة إلى الإصدار العابر للحدود، يعكس التصنيف الوطني المُعيَّن احتمالية السداد الكامل في الوقت المناسب بالعملة المحلية للبلد

الذي يُصدَر فيه السند، بالمقارنة مع العالم المحلي للتصنيفات الوطنية، علاوة على مخاطر تحويل وقابلية تحويل العملة من بلد المنشأ إذا اقتضى الأمر.

التوافق في التصنيف "C"

يعكس تصنيف المستوى "C" على كل من مقياسي التصنيف الدولي والوطني أن عدم وفاء المُصدِر بالالتزامات بات وشيكًا. نتيجة لذلك، فإن تصنيف "C" على أحد المقياسين هو بالضرورة تصنيف "C" على المقياس الآخر.

نظرًا للتفاوت الكبير في مقاييس التصنيف الوطني بالنسبة إلى مقياس التصنيف الدولي، قد تكون هناك تقلبات أكثر وانتقالات أكبر في التصنيفات الوطنية مقارنة بالتصنيفات الدولية.

التصنيفات الانتمانية الوطنية الأجل

:AAA(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "AAA" إلى أعلى تصنيف عيّنته الوكالة في مقياس التصنيف الوطني الخاص بها لهذا البلد. يتم تعيين هذا التصنيف للمُصدِرين أو الالتزامات أصحاب أقل توقع لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بجميع المُصدِرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

:AA(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "AA" إلى توقعات لمستوى منخفض للغاية من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه. تختلف المخاطر المتأصلة لعدم الوفاء بالالتزامات اختلافًا طفيفًا عن مخاطر المُصدِرين أو الالتزامات أصحاب أعلى تصنيف في البلد.

:A(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "A" إلى توقعات لمستوى منخفض من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

:BBB(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "BBB" إلى مستوى معتدل من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

:BB(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "BB" إلى مخاطر مرتفعة لعدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

:B(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "B" إلى مستوى مرتفع بدرجة كبيرة من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

:CCC(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "CCC" إلى مستوى مرتفع للغاية من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِرِين الأخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

CC(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "CC" إلى أن مستوى مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات بات من أعلى المستويات مقارنة بالمُصدِرِين الأخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

C(xxx)

بدأت عملية عدم الوفاء بالالتزامات أو عملية شبيهة لها أو أنّ المُصدِرِ في حالة ركود أو بالنسبة إلى أداة تمويل مغلقة، فإنَّ القدرة على السداد ضعيفة بشكل لا رجعة فيه. تشمل الظروف التي تشير إلى تخصيص تصنيف من الفئة "C" المُصدِرِ:

- a. دخول المُصدِرِ في فترة سماح أو تعويض عقب عدم سداد التزام مالي كبير؛
- b. وإبرام المُصدِرِ اتفاقية تنازل مؤقتة متفاوض عليها أو اتفاقية تجميد الوضع عقب عدم الوفاء بسداد التزام مالي كبير؛
- c. والإعلان الرسمي من قبل المُصدِرِ أو وكيله عن تبادل الديون المتعثرة؛
- d. وأداة تمويل مغلقة تكون فيها القدرة على السداد منخفضة بشكل لا رجعة فيه بحيث لا يُتوقع سداد الفائدة و / أو أصل الدين بالكامل خلال مدة المعاملة، ولكن عندما لا يكون عدم الوفاء بالالتزامات السداد وشيكًا.

RD(xxx): عدم الوفاء بالالتزامات المقيّد.

تشير التصنيفات "RD" إلى مُصدِرِ ترى فينتش أنه قد شهد عجزًا غير مُعالَج في الوفاء بالالتزامات السداد في ما يتعلق بسند أو قرض أو التزام مالي كبير آخر لم يبدأ في إجراءات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة أو التصفية أو أي إجراء رسمي آخر لحل الشركة، ولم يتوقف عن العمل بشكل آخر. وهذا قد يتضمن:

- a. عدم الوفاء بالالتزامات السداد بشكل انتقائي لفئة أو عملة دين معينة؛
- b. أو الانقضاء غير المعوّض لأي فترة سماح أو فترة تعويض أو فترة تساهل في عدم الوفاء بالالتزامات منطبقة بعد عدم الوفاء بالالتزامات السداد لقرض بنكي أو أداة أسواق رأس المال أو أي التزام مالي كبير آخر؛
- c. أو التمديد لإعفاءات عديدة أو إطالة المهلة إزاء عدم الوفاء بالالتزامات السداد
- d. لواحد من الالتزامات المالية الكبيرة أو أكثر، إما على التوالي أو في آن واحد؛
- d. أو تنفيذ تبادل الديون المتعثرة في ما يتعلق بواحد أو أكثر من الالتزامات المالية الكبيرة.

D(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "D" إلى مُصدِرِ قد بدأ بإجراءات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة أو التصفية أو أي إجراء رسمي آخر لحل الشركة أو توقف عن العمل بخلاف ذلك.

ملاحظات:

يتم وضع الرمز الدولي للبلد الخاص بالمنظمة الدولية للمقاييس بين قوسين مباشرة بعد حروف التصنيف للإشارة إلى هوية السوق الوطنية التي ينطبق عليها التصنيف. لأغراض التوضيح، تم استخدام (xxx).

التصنيفات الائتمانية الوطنية القصيرة الأجل

F1(xxx)

يشير إلى أقوى قدرة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب مقارنة بالمُصدِرِين الأخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد نفسه. وفقاً لمقياس التصنيف الوطني للوكالة، يتم تعيين هذا التصنيف لأقل مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالأخرين في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه. عندما يكون حجم السيولة قوياً على وجه الخصوص، تتم إضافة علامة "+" إلى التصنيف المُعَيَّن.

F2(xxx)

يشير إلى قدرة جيدة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب مقارنة بالمُصدِرِين الأخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه. مع ذلك، فإن هامش السلامة ليس كبيراً كما هو الحال في التصنيفات الأعلى.

F3(xxx)

يشير إلى قدرة كافية على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب مقارنة بالمُصدِرِين الأخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

B(xxx)

يشير إلى قدرة غير مؤكدة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب مقارنة بالمُصدِرِين الأخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

C(xxx)

يشير إلى قدرة غير مؤكدة إلى حد كبير على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب مقارنة بالمُصدِرِين الأخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

RD(xxx): عدم الوفاء بالالتزامات المقيّد.

يشير إلى كيان قد أظهر عدم الوفاء بالالتزامات في ما يخص واحداً أو أكثر من التزاماته المالية، على الرغم من استمراره في الوفاء بالالتزامات المالية الأخرى. ينطبق على تصنيفات الكيانات فقط.

D(xxx)

يشير إلى عدم الوفاء بالالتزامات واسع النطاق لكيان ما أو عدم الوفاء بالالتزامات في ما يخص التزاماً قصير الأجل.

ملاحظات:

يتم وضع الرمز الدولي للبلد الخاص بالمنظمة الدولية للمقاييس بين قوسين مباشرة بعد حروف التصنيف للإشارة إلى هوية السوق الوطنية التي ينطبق عليها التصنيف. لأغراض التوضيح، تم استخدام (xxx).

التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمُؤمّن

تلي التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمُؤمّن احتياجات أسواق التأمين المحلية. يتم تعيين التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمُؤمّن لالتزامات حاملي وثائق التأمين الخاصة بالمُؤمّن وتُعدّ تقييماً للقوة المالية النسبية. وتماشياً مع أشكال أخرى من التصنيفات الوطنية التي تُعيّنها الوكالة، تقوم التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمُؤمّن بتقييم قدرة المُؤمّن على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين والالتزامات الأخرى ذات الصلة، وذلك مقارنة بمخاطر الائتمان "الأكبر" في بلد معين عبر كل أنواع القطاعات والالتزامات. تُعدّ المقارنات بين مقاييس التصنيف الوطني للقوة المالية للمُؤمّن في البلدان المختلفة أو بين مقياس التصنيف الوطني للقوة المالية للمُؤمّن ومقياس التصنيف الدولي للقوة المالية للمُؤمّن في بلد واحد غير ملائمة. لا يتم تعيين التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمُؤمّن إلا باستخدام مقياس طويل الأجل، على النحو المُحدد أدناه.

:AAA(xxx)

تشير التصنيفات "AAA" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمُؤمّن إلى أعلى تصنيف تم تعيينه في مقياس التصنيفات الوطنية لهذا البلد أو الاتحاد النقدي. يتم تعيين التصنيف لالتزامات حاملي وثائق التأمين الخاصة بالكيانات التأمينية ذات أقل مخاطر ائتمان مقارنة بجميع المُصدّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد نفسه، عبر كل أنواع القطاعات والالتزامات.

:AA(xxx)

تشير التصنيفات "AA" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمُؤمّن إلى قدرة قوية للغاية على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين مقارنة بجميع المُصدّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه، عبر كل أنواع القطاعات والالتزامات.

:A(xxx)

تشير التصنيفات "A" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمُؤمّن إلى قدرة قوية على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين مقارنة بجميع المُصدّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه، عبر كل أنواع القطاعات والالتزامات.

:BBB(xxx)

تشير التصنيفات "BBB" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمُؤمّن إلى قدرة كافية على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين مقارنة بجميع المُصدّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه، عبر كل أنواع القطاعات والالتزامات.

:BB(xxx)

تشير التصنيفات "BB" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمُؤمّن إلى قدرة ضعيفة نسبياً على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين مقارنة بجميع المُصدّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه، في كل أنواع القطاعات والالتزامات.

:B(xxx)

تشير التصنيفات "B" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمُؤمّن إلى نتيجتين محتملتين. إذا استمر الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين في الوقت المناسب، فإن التصنيف يعني قدرة ضعيفة إلى حد كبير على الاستمرار في الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين مقارنة بكل الإصدارات الأخرى أو المُصدّرين الآخرين في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه، عبر كل أنواع المجالات والالتزامات. يبقى هامش السلامة محدوداً وتتوقف القدرة على مواصلة السداد على توفر بيئة تجارية واقتصادية مستدامة ومواتية. وبدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "B" الخاص بالتصنيف الوطني للقوة المالية للمُؤمّن للالتزامات التي شهدت إيقاف المدفوعات أو تعطيلها، ولكن مع وجود

احتمالية استردادات كبيرة للغاية.

:CCC(xxx)

تشير التصنيفات "CCC" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤمن إلى نتيجتين محتملتين. إذا استمر الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين في الوقت المناسب، فإن التصنيف يعني أن المدفوعات المتوقفة أو المعطلة تُعدّ احتمالاً حقيقياً. تتوقف القدرة على مواصلة السداد على توفر بيئة تجارية واقتصادية مستدامة ومواتية. وبدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "CCC" الخاص بالتصنيف الوطني للقوة المالية للمؤمن للالتزامات التي شهدت إيقاف المدفوعات أو تعطيلها، ولكن مع وجود احتمالية استردادات كبيرة.

:CC(xxx)

تشير التصنيفات "CC" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤمن إلى نتيجتين محتملتين. إذا استمر الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين في الوقت المناسب، فإن التصنيف يعني أن المدفوعات المتوقفة أو المعطلة تبدو محتملة. وبدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "CC" الخاص بالتصنيف الوطني للقوة المالية للمؤمن للالتزامات التي شهدت إيقاف المدفوعات أو تعطيلها، لكن مع وجود احتمالية استردادات متوسطة إلى دون المتوسط.

:C(xxx)

تشير التصنيفات "C" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤمن إلى نتيجتين محتملتين. إذا استمر الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين في الوقت المناسب، فإن التصنيف يعني أن المدفوعات المتوقفة أو المعطلة بانت وشيكة. وبدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "C" الخاص بالتصنيف الوطني للقوة المالية للمؤمن للالتزامات التي شهدت إيقاف المدفوعات أو تعطيلها مع وجود احتمالية استردادات دون المتوسط إلى ضعيفة.

ملاحظات:

يتم وضع لاحقة رمز البلد الخاص بالمنظمة الدولية للمقاييس بين قوسين مباشرة بعد حروف التصنيف للإشارة إلى هوية السوق الوطنية التي ينطبق عليها التصنيف. لأغراض التوضيح، تم استخدام (xxx).

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيف الائتماني الرئيسة وتصنيفات قدرة البنك على الاستمرار وتصنيفات دعم البنك والقيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات القوة المالية للمؤمن والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات الوطنية.

درجات التصنيفات غير الائتمانية الدولية

تصنيفات صناديق سوق المال الدولية

إن تصنيفات صناديق سوق المال الدولية (المُعَيَّنة لصناديق سوق المال وغيرها من منتجات إدارة النقد) هي عبارة عن آراء حول قدرة الصندوق على تحقيق أهدافه الاستثمارية المتمثلة في توفير السيولة الجاهزة والحفاظ على أصل المبلغ. لا تُعدّ تصنيفات صناديق سوق المال تصنيفات ائتمانية. وتحقيقاً لهذا الغرض، تستند تصنيفات صناديق سوق المال الدولية الخاصة بفتش إلى تقييم عوامل عديدة، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، والمستويات العامة لتنوع المحفظة، وتوزيع الأصول في المحفظة حسب أجل الاستحقاق، واستقرار قاعدة المستثمرين.

تعكس تصنيفات صناديق سوق المال الدولية كذلك رأيًا حول ما إذا كان مدير الأصول مؤهلاً ومختصًا وقادرًا على إدارة المحفظة بشكل مناسب ولديه، مع راعي الصندوق، ما يكفي من الموارد والخبرات لدعم الصندوق من الناحية التشغيلية.

تتناول تصنيفات صناديق سوق المال الدولية، على أساس نسبي، القدرة على الحفاظ على أصل المبلغ المُستثمر وتوفير السيولة وفقًا لشروط الطرح الخاصة بالصندوق. في حالة أسعار الفائدة السلبية، ترى فيتش وجوب الحفاظ على أصل المبلغ إذا كان العائد إلى المُستثمر متماشياً مع العائد على معيار سعر الفائدة القصير الأجل ذي الصلة في أسواق المال. سيتم تقييم قدرة الصندوق على الحفاظ على أصل المبلغ مقارنة بمعيار سعر الفائدة القصير الأجل ذي الصلة في أسواق المال بالعملة التي يستثمر بها.

:AAAmmf

تشير التصنيفات "AAAmmf" إلى قدرة قوية للغاية على تحقيق الهدف الاستثماري المتمثل في الحفاظ على أصل المبلغ وتوفير السيولة من خلال الحد من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. وتتمتع هذه القدرة بحماية قوية من الحوادث المُتوقعة.

:AAmmf

تشير التصنيفات "AAmmf" إلى قدرة قوية جداً على تحقيق الهدف الاستثماري المتمثل في الحفاظ على أصل المبلغ وتوفير السيولة من خلال الحد من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. وتتمتع هذه القدرة بحماية جيدة من معظم الحوادث المتوقعة.

:Ammf

تشير التصنيفات "Ammf" إلى قدرة قوية على تحقيق الهدف الاستثماري المتمثل في الحفاظ على أصل المبلغ وتوفير السيولة من خلال الحد من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. وتُعدّ هذه القدرة على مقاومة ظروف السوق المعاكسة قوية لكنها أكثر عرضة للحوادث من صناديق سوق المال ذات التصنيف الأعلى.

:BBBmmf

تشير التصنيفات "BBBmmf" إلى قدرة كافية على تحقيق الهدف الاستثماري المتمثل في الحفاظ على أصل المبلغ وتوفير السيولة من خلال الحد من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. وقد يكون الحفاظ على أصل المبلغ أكثر عرضة للمخاطر نظرًا إلى ظروف السوق المعاكسة و/ أو الاستردادات المتزايدة و/ أو مخاطر الائتمان.

:BBmmf

تشير التصنيفات "BBmmf" إلى قدرة غير مؤكدة على تحقيق الحفاظ على أصل المبلغ. تنخفض السيولة بسبب فرض قيود و/ أو رسوم على الاستردادات.

:Bmmf

تشير التصنيفات "Bmmf" إلى فشل الحفاظ على أصل المبلغ. ويرجع خسارة جزء من أصل المبلغ المُستثمر، ولكن من المتوقع أن يكون الاسترداد مرتفعًا. القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال الآراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية)

تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق

إن تصنيفات جودة الصناديق الائتمانية، التي يُشار إليها باللاحقة "f"، هي عبارة عن آراء حول ملف الائتمان العام وقابلية التعرض للخسائر كنتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات داخل صندوق أو محفظة ذات دخل ثابت. ولا تكون تصنيفات الصندوق تصنيفات ائتمانية مثل تصنيفات عدم وفاء المُصدِر بالالتزامات، على سبيل المثال. تستند التصنيفات إلى الجودة الائتمانية الفعلية والمحتملة لحيازات المحفظة الأساسية. تتضمن تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق عنصر القوة الدافعة للتصنيف، ومن ثمّ، تتناول كذلك احتمالية احتفاظ المحفظة بجودة ائتمانية محددة مع مرور الوقت.

لا يمكن مقارنة تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق بالتصنيفات الائتمانية التقليدية. لا تقيس التصنيفات إلا مخاطر الائتمان الإجمالية للمحفظة، كما لا تقيس المخاطر المتوقعة لعدم وفاء الصندوق نفسه بالالتزامات لأن الصندوق بصفة عامة لا يمكنه عدم الوفاء بالالتزامات. قد تتلازم تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق مع تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق، وذلك مع مراعاة ملاءمة السوق أو الطلب التنظيمي.

:AAAf

تشير التصنيفات "AAAf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى أعلى جودة ائتمانية أساسية. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجّح يتماشى مع التصنيف "AAAf".

:AAf

تشير التصنيفات "AAf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى جودة ائتمانية أساسية مرتفعة للغاية. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجّح يتماشى مع التصنيف "AAf".

:Af

تشير التصنيفات "Af" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى جودة ائتمانية أساسية مرتفعة. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجّح يتماشى مع التصنيف "Af".

:BBBf

تشير التصنيفات "BBBf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى جودة ائتمانية أساسية جيدة. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجّح يتماشى مع التصنيف "BBBf".

:BBf

تشير التصنيفات "BBf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى جودة ائتمانية أساسية مضاربة. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجّح يتماشى مع التصنيف "BBf".

:Bf

تشير التصنيفات "Bf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى جودة ائتمانية أساسية مضاربة للغاية. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجّح يتماشى مع التصنيف "Bf".

:CCCF

تشير التصنيفات "CCCF" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى جودة ائتمانية أساسية مضاربة بشدة، في شكل تعرّض مادي لأصول يكون عدم الوفاء بالتزاماتها وشيكًا أو حتميًا.

ملاحظة:

إن عامل التصنيف المتوسط المرّجح هو المجموع السوقي المرّجح القيمة لعامل التصنيف الائتماني للأدوات المالية الخاصة بكل محفظة، بما في ذلك استحقاق الأداة، استنادًا إلى تواريخ الاستحقاق النهائي القانوني في معظم الحالات.

تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق

إن تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق هي عبارة عن آراء حول الحساسية النسبية لإجمالي عائد المحفظة و / أو صافي قيمة أصولها للتغيرات في سعر الفائدة، ومخاطر هامش الائتمان والعملات، ومراعاة تأثيرات الرافعة المالية و / أو التحوّط، حيثما ينطبق ذلك. ولا تتوقع تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق اتجاهات التغييرات في ظروف السوق هذه أو حجمها، ومن ثمّ لا تتوقع ما إذا كان أي صندوق محدد أو صندوق محفظة محدد سيعمل بشكل مؤات أو معاكس في المستقبل، أو إلى أي مدى سيكون كذلك. علاوة على ذلك، لا تقيس تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق حساسية المحفظة للمخاطر الشديدة التي قد تنجم عن انخفاض السيولة في الأسواق الثانوية أو في حالة الصناديق المغلقة، وتأثيرات أسعار السوق الثانوية في أسهم الصندوق خلال فترات معينة.

يتم التعبير عن تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق بدرجات من "S1" (حساسية منخفضة للغاية لمخاطر السوق) إلى "S6" (حساسية مرتفعة للغاية لمخاطر السوق). يجوز لفيتش أن تختار عدم تعيين تصنيف حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق جنبًا إلى جنب مع تصنيف الجودة الائتمانية للصندوق، وذلك اعتمادًا على ملاءمة السوق والطلب التنظيمي. في 22 أغسطس 2016، حلت تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق محل تصنيفات تذبذب الصناديق، والتي استخدمت درجات من "V1" (مخاطر سوق منخفضة للغاية) إلى "V6" (مخاطر سوق مرتفعة للغاية).

S1: مخاطر سوق منخفضة للغاية

تُعدّ الصناديق المُصنّفة في الفئة "S1" ذات حساسية منخفضة للغاية لمخاطر السوق. وعلى أساس نسبي، من المتوقع أن يبدي إجمالي العوائد و / أو التغييرات في صافي قيمة الأصول استقرارًا مرتفعًا، مُظهرًا تذبذبًا منخفضًا نسبيًا في كثير من سيناريوهات السوق. تسمح هذه الصناديق أو المحافظ بدرجة منخفضة للغاية من التعرض لمخاطر سعر الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و / أو التحوّط، حيثما ينطبق ذلك.

S2: مخاطر سوق منخفضة

تُعدّ الصناديق المُصنّفة في الفئة "S2" ذات حساسية منخفضة لمخاطر السوق. وعلى أساس نسبي، من المتوقع أن يبدي إجمالي العوائد و / أو التغييرات في صافي قيمة الأصول استقرارًا مرتفعًا نسبيًا في مجموعة من سيناريوهات السوق. تسمح هذه المحافظ بدرجة منخفضة من التعرض لمخاطر سعر الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و / أو التحوّط، حيثما ينطبق ذلك.

S3: مخاطر سوق متوسطة

تُعدّ الصناديق المُصنّفة في الفئة "S3" ذات حساسية متوسطة لمخاطر السوق. وعلى أساس نسبي، من المتوقع أن يبدي إجمالي العوائد و / أو التغييرات في صافي قيمة الأصول بعض التباين في مجموعة من سيناريوهات السوق نتيجة لتعرض أكبر لمخاطر سعر

الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/ أو التحوُّط، حيثما ينطبق ذلك.

S4: مخاطر سوق متوسطة إلى عالية

تُعدّ الصناديق المُصنَّفة في الفئة "S4" ذات حساسية متوسطة أو متوسطة إلى عالية لمخاطر السوق. على أساس نسبي، من المتوقع أن يشهد إجمالي العوائد و/ أو التغييرات في صافي قيم الأصول تباينًا كبيرًا في مجموعة من سيناريوهات السوق نتيجة لتعرض شديد لمخاطر سعر الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/ أو التحوُّط، حيثما ينطبق ذلك.

S5: مخاطر سوق عالية

تُعدّ الصناديق المُصنَّفة في الفئة "S5" ذات حساسية عالية لمخاطر السوق. على أساس نسبي، من المتوقع أن يشهد إجمالي العوائد و/ أو التغييرات في صافي قيمة الأصول تباينًا شديدًا في مجموعة من سيناريوهات السوق نتيجة لتعرض هائل لمخاطر سعر الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/ أو التحوُّط، حيثما ينطبق ذلك.

S6: مخاطر سوق عالية للغاية

تُعدّ الصناديق المُصنَّفة في الفئة "S6" ذات حساسية عالية للغاية لمخاطر السوق. على أساس نسبي، من المتوقع أن يشهد إجمالي العوائد و/ أو التغييرات في صافي قيمة الأصول تباينًا بالغ الشدة في مجموعة من سيناريوهات السوق نتيجة لتعرض هائل لمخاطر سعر الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/ أو التحوُّط، حيثما ينطبق ذلك.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال الآراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية)

تصنيفات جودة إدارة الاستثمار

تعيّن فيتش تصنيفات جودة إدارة الاستثمار لمؤسسات إدارة الأصول بشكل جماعي واستراتيجيات الاستثمار والصناديق الفردية أو الوكالات الاستثمارية. في بعض الجهات القضائية والأطر التنظيمية، قد يُشار إلى تلك التصنيفات أيضًا باسم تصنيفات مدير الأصول. يتم تطبيق التصنيفات على مديري الاستثمار النشطين والسلبين والبدلاء واستراتيجياتهم. وهذه التصنيفات عبارة عن تقييمات نسبية استشرافية لقدرات مدير الأصول الاستثمارية وقوة قاعدته التشغيلية. إن التصنيفات ليست تصنيفات ائتمانية ولا يمكن مقارنتها بالتصنيفات الائتمانية التقليدية المعيّنة للديون المصدّرة بواسطة بعض مديري الاستثمار.

ممتاز: يتمتع مدير الاستثمار بقدرات استثمارية وخصائص تشغيلية قوية للغاية.

قوي: يتمتع مدير الاستثمار بقدرات استثمارية وخصائص تشغيلية قوية.

كفاء: يتمتع مدير الاستثمار بقدرات استثمارية وخصائص تشغيلية جيدة.

كافي: يتمتع مدير الاستثمار بقدرات استثمارية وخصائص تشغيلية كافية.

ضعيف: يتمتع مدير الاستثمار بقدرات استثمارية وخصائص تشغيلية ضعيفة.

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال الآراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية).

تصنيفات مقدمي الخدمات

يمكن تقديم قروض الرهون العقارية التجارية والسكنية، أو القروض المدعومة بأصول غير الرهون العقارية، أو القروض المقدمّة من دون ضمانات بواسطة مجموعة من مقدمي خدمات أوليين و/ أو خبراء و/ أو مختصين. تشتمل العديد من المعاملات على كل الأنواع الثلاثة لمقدمي الخدمات في حين أن بعض المعاملات الأخرى قد تشتمل على نوع أو نوعين فقط. وتتمثل بعض أسباب اختلاف الهياكل في عمر المعاملة وتعقيد القروض وقوة مقدم الخدمات الأولي والتعثر الحالي أو المتوقع والحاجة إلى سلفة.

تصنيفات مقدمي الخدمات العامة

تم تصميم تصنيفات مقدمي الخدمات لتكون مؤشرًا لقدرة مقدم الخدمة على تقديم خدمة فعالة للأدوات المالية المدعومة برهون عقارية تجارية، والأدوات المالية المدعومة برهون عقارية سكنية، ومعاملات الأدوات المالية المدعومة بأصول. وتتضمن التصنيفات تحليل فيتش لتجربة مقدم الخدمات في أعمال تقديم الخدمات والإدارة والموظفين وبرامج التدريب والإجراءات والضوابط والأنظمة وغيرها. إن تأثير الوضع المالي في مقياس التصنيف التشغيلي محدود للغاية ويتعلق فقط بالعناصر التي يمكن أن تتأثر فيها القوة التشغيلية مباشرة بالوضع المالي. من ثمّ، فإن تصنيفات الوكالة لمقدمي الخدمات تتناول ميزات ملف الشركة بشكل مستقل إلى حد كبير عن الوضع المالي للكيان.

وتقيّم الوكالة مقدمي خدمات الرهون العقارية التجارية والسكنية والتجارية ذات الأرصدة الصغيرة، علاوة على مقدمي الخدمات الذين تدعمهم الأصول وفق درجات من 1-5، حيث يكون الرقم 1 أعلى تصنيف. قد يتم أيضًا تعيين تصنيفات مقدمي الخدمات لمقدمي خدمات الأصول غير المضمونة في الوقت الراهن. تتم كتابة التصنيفات إما ببداية C أو R أو SB أو AB للإشارة إلى فئة الأصول التي تنطبق عليها: "C" لقروض الرهون العقارية التجارية، و"R" لقروض الرهون العقارية السكنية، و"SB" لقروض الرهون العقارية التجارية ذات الأرصدة الصغيرة، و"CLL" لمستوى القرض التجاري، و"AB" للقروض المدعومة بأصول و/ أو القروض غير المضمونة. سيتبع بادئة فئة الأصول بعد ذلك الاختصار الذي يشير إلى نوع مقدم الخدمات: "PS" (مقدم خدمة أولي) أو MS (مقدم خدمة خبير) أو SS (مقدم خدمة مختص) أو "CLS" (مقدم خدمة قرض الإنشاء). إن العنصر الأخير في التصنيف هو مستوى التصنيف. في بعض مستويات التصنيف، تميز الوكالة التصنيفات كذلك من خلال إضافة العلامات الموجبة والسالبة.

المستوى 1 من تصنيف مقدمي الخدمات

(SBSS1, SBPS1, RSS1, RMS1, RPS1, CLLSS1, CCLS1, CSS1, CMS1, CPS1, ABSS1, ABMS1, ABPS1)

يُظهر مقدمو الخدمات أعلى المعايير في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين.

المستوى 2 من تصنيف مقدمي الخدمات

(SBSS2, SBPS2, RSS2, RMS2, RPS2, CLLSS2, CCLS2, CSS2, CMS2, CPS2, ABSS2, ABMS2, ABPS2)

يُظهر مقدمو الخدمات أداءً عاليًا في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين.

المستوى 3 من تصنيف مقدمي الخدمات

(SBSS3 ، SBPS3 ، RSS3 ، RMS3 ، RPS3 ، CLLSS3 ، CCLS3 ، CSS3 ، CMS3 ، CPS3 ، ABSS3 ، ABMS3 ، ABPS3)

يُظهر مقدمو الخدمات كفاءة في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين.

المستوى 4 من تصنيف مقدمي الخدمات

(SBSS4 ، SBPS4 ، RSS4 ، RMS4 ، RPS4 ، CLLSS4 ، CCLS4 ، CSS4 ، CMS4 ، CPS4 ، ABSS4 ، ABMS4 ، ABPS4)

يفتقر مقدمو الخدمات إلى الكفاءة بسبب وجود ضعف في جانب واحد أو أكثر من جوانب القدرة على خدمة الدين.

المستوى 5 من تصنيف مقدمي الخدمات

(SBSS5 ، SBPS5 ، RSS5 ، RPS5 ، RMS5 ، CLLSS5 ، CCLS5 ، CSS5 ، CMS5 ، CPS5 ، ABSS5 ، ABMS5 ، ABPS5)

مقدمو الخدمات منعدمو الكفاءة أو يُظهرون كفاءة محدودة في ما يتعلق بالقدرة على خدمة الدين.

يُلجّص ما يلي التفسير الشامل لكل تصنيف:

المستوى 1 - يُظهر مقدمو الخدمات أعلى المعايير في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين حيث يُظهر مقدمو الخدمات أولئك أداءً متميزًا في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين. ومن المتوقع أن يحقق مقدمو الخدمات أولئك أعلى كفاءة وإنتاجية في كل مجالات عمل الشركة. قد تشمل الخصائص ما يلي:

- تاريخ مستقر على المدى الطويل في عمليات تقديم الخدمات مدعومًا باستراتيجية مخططة ومنفّذة جيدًا.
- موارد مالية فائقة، واتجاهات مالية إيجابية.
- إطار راسخ ومدمج بالكامل ومدروس لإدارة المخاطر يعرض أفضل ممارسات الصناعة، بما في ذلك التنفيذ الاستباقي للوائح التنظيمية.
- إدارة ممتازة تظهر من خلال القيادة ذات الخبرة العالية للمواقع التشغيلية والقوة العاملة المستقرة والمدربة بشكل جيد.
- خبرة واضحة في عمليات الخدمة، مع تضمين أفضل ممارسات الصناعة، تظهر من خلال مقاييس الأداء الفائقة وضوابط إدارة البائعين.
- أنظمة متكاملة ومرنة تمامًا وقدرات إبلاغ متنوعة مع تحديثات وتحسينات متكررة.

المستوى 2 — يُظهر مقدمو الخدمات أداءً عاليًا في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين

يُظهر مقدمو الخدمات هؤلاء أداءً عاليًا في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين. قد تشمل الخصائص ما يلي:

- تاريخ مستقر في عمليات تقديم الخدمات مدعومًا باستراتيجية نمو مركزة.
- موارد وأوضاع مالية قوية توفر القدرة على مساعدة نمو المحفظة الاستراتيجي.
- إجراءات وضوابط قوية يتم وضعها ومراقبتها ضمن إطار قوي لإدارة المخاطر، بما في ذلك تنفيذ اللوائح التنظيمية في

الوقت المناسب.

- إدارة قوية تظهر من خلال القيادة الخيرة للمواقع التشغيلية والقوة العاملة المستقرة والمدربة.
- خبرة واضحة في عمليات الخدمة، مع تضمين ممارسات صناعية سليمة تظهر من خلال مقاييس الأداء القوية وضوابط البائعين.
- أنظمة متكاملة بشكل جيد مع قدرات إبلاغ قوية.

المستوى 3 — يُظهر مقدمو الخدمات كفاءة في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين يُظهر مقدمو الخدمات هؤلاء كفاءة في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين. قد تشمل الخصائص ما يلي:

- تاريخ محدود في ما يتعلق بعمليات مقدمي الخدمات.
- موارد وأوضاع مالية كافية.
- إجراءات وضوابط كافية يتم وضعها ومراقبتها ضمن إطار ملائم لإدارة المخاطر، بما في ذلك تنفيذ اللوائح التنظيمية.
- إدارة تتسم بالكفاءة للمواقع التشغيلية والقوة العاملة المختصة.
- عمليات خدمة كافية تظهرها مقاييس الأداء المتوسطة وضوابط إدارة البائعين الكافية.
- أنظمة وقدرات إبلاغ كافية لحجم العمليات ونطاقها.

المستوى 4 — يفترق مقدمو الخدمات إلى الكفاءة بسبب وجود ضعف في جانب واحد أو أكثر من جوانب القدرة على خدمة الدين يُظهر مقدمو الخدمات هؤلاء ضعفاً في جانب واحد أو أكثر من جوانب القدرة على خدمة الدين، أو توجد مخاوف أو مشكلة معينة لدى مقدم الخدمة قد تعيق قدرته على مواصلة الخدمة. قد يكون مقدمو الخدمات الذين يتلقون تصنيفاً من المستوى الرابع غير متوافقين مع معايير الخدمة التي تستخدمها فيتش في معاملات التصنيف، ما لم يتم تضمين دعم إضافي أو ميزات هيكلية. ترد أدناه بعض العوامل التي قد تؤدي إلى تقييم تصنيف من المستوى الرابع:

- تاريخ محدود في ما يتعلق بعمليات مقدمي الخدمات واستراتيجية نمو تفرض مخاطر تشغيلية كبيرة.
- موارد وأوضاع مالية ضعيفة أو محدودة.
- إجراءات وضوابط محدودة تعمل ضمن إطار ضعيف لإدارة المخاطر يتضمن تنفيذ اللوائح التنظيمية بشكل بطيء.
- خبرة محدودة في خدمة الأصول ذات الصلة.
- أوجه القصور في الأنظمة وقدرات الإبلاغ في ما يتعلق بحجم العمليات ونطاقها و/ أو أوجه القصور في ضوابط إدارة البائعين.
- مخاوف بشأن الإدارة وخبرة الموظفين.

المستوى 5 — مقدمو الخدمات منعدمو الكفاءة أو يُظهرون كفاءة محدودة في ما يتعلق بالقدرة على خدمة الدين. يُظهر مقدمو الخدمات الذين يتلقون تصنيفاً من المستوى الخامس جوانب في عملياتهم أو إجراءاتهم أو أوضاعهم المالية لا تتوافق مع معايير الإصدار الجديدة للمعاملات الخاصة ببيتش ما لم يتم تضمين دعم إضافي أو ميزات هيكلية. ترد أدناه بعض العوامل التي قد تؤدي إلى تقييم تصنيف من المستوى الخامس:

- استراتيجية غير فعالة و/ أو مخاوف كبيرة بشأن تاريخ الشركة والإدارة وقدرة عمليات الخدمة على الاستمرار.
- عدم قدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية أو القريبة الأجل.
- مخاوف كبيرة بشأن إدارة الموقع والموظفين.

- استجابة غير فعالة للوائح التنظيمية.
- أوجه قصور كبيرة في عمليات الخدمة.
- نقاط ضعف خطيرة في استخدام التكنولوجيا و/ أو ضوابط إدارة البائعين.
- عدم وجود إطار قابل للتطبيق لإدارة المخاطر.
- خبرة محدودة جداً أو معدومة في خدمة الأصول ذات الصلة.

درجات التصنيفات غير الائتمانية الوطنية

تصنيفات صناديق سوق المال الوطنية

تقدم تصنيفات صناديق سوق المال الوطنية رأياً نسبياً حول قدرة صندوق سوق المال على الحفاظ على أصل المبلغ وتوفير سيولة للمساهمين فقط في سياق الدولة المعنية. التصنيفات المعنية ليست قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي لأن كل دولة لديها تصنيف وطني "AAA" معيّن لأدنى مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات أو "أفضل" ائتمان متاح في تلك الدولة، ويتم تصنيف أشكال الائتمان الأخرى فقط بالنسبة إلى الكيان أو المعاملة ذات أدنى مخاطر نسبية لعدم الوفاء بالالتزامات لهذه الدولة. يُشار إلى تصنيفات صناديق سوق المال الوطنية بإضافة معرف خاص بالدولة المعنية، مثل "AAAmf(mex)" في حالة المكسيك.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال الآراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية).

تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق الوطنية

في حالة الدول التي لديها تصنيفات سيادية بالعملة الأجنبية والمحلية أدنى من "AAA"، يجوز أن تقدم فيتش تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق الوطنية. تستند هذه التصنيفات إلى درجات تصنيفات الجودة الائتمانية نفسها كما الصناديق المعيّنة دولياً ولكن يُشار إليها بالاحقة إضافية لمستوى الدولة.

تقدم تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق الوطنية تقييماً نسبياً للملف الائتماني العام والقابلية للخسائر نتيجة لحالات عدم الوفاء بالالتزامات داخل محفظة ما. تستند التصنيفات بشكل أساسي إلى متوسط الجودة الائتمانية المرجح الفعلي والمتوقع للحيازات الأساسية في محفظة على النحو المعبر عنه في التصنيفات الائتمانية الوطنية الطويلة الأجل. يتم هذا التقييم النسبي لجودة المحفظة الائتمانية فقط في سياق الدولة المعنية ولا يمكن مقارنته بتصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق الوطنية المعيّنة في دول أخرى أو بتصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق المعيّنة دولياً.

في بعض البلدان، وضعت الجهات التنظيمية مقاييس التصنيفات لاستعمالها في أسواقها المحلية، باستخدام مسميات محددة، ويجب على المستخدمين الرجوع إلى الدرجات الفردية لكل بلد المُدرّجة على المواقع الإلكترونية الإقليمية لفيتش من أجل تحديد ما إذا كانت أي تعريفات إضافية أو بديلة للفئات تنطبق. علاوة على ذلك، قد ينتج عن الترجمة الحرفية للتصنيفات اصطلاحات تسمية مختلفة قليلاً في السوق المحلية، لكن يظل المعنى الوظيفي للتصنيف من دون تغيير.

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال الآراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية).

تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق الوطنية

إن تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق الوطنية هي عبارة عن آراء بشأن الحساسية النسبية لإجمالي العائد و/ أو صافي قيمة الأصول الخاص بصندوق أو محفظة للتغيرات في سعر الفائدة، ومخاطر هامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/ أو التحوط، حيثما ينطبق ذلك. وتُعدّ تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق الوطنية هذه مجرد آراء حول المخاطر النسبية لهذه العوامل الداخلية للدولة ذات السيادة التي تستثمر فيها المحفظة وتعمل بها. يتم التعبير عن تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق الوطنية بدلالة المقياس والوصف نفسهما الخاصين بتصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق المعيّنة دوليًا، ولكن يُشار إليها بإضافة معرف خاص بالدولة المعنية، مثل S1(col) في حالة كولومبيا. في 22 أغسطس 2016، حلّت تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق الوطنية محل تصنيفات تذبذب الصناديق الوطنية، والتي استخدمت درجات من "V1" (مخاطر سوق منخفضة للغاية) إلى "V6" (مخاطر سوق عالية للغاية).

في بعض الدول، وضعت الجهات التنظيمية درجات تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق لاستخدامها في أسواقها المحلية، باستخدام مسميات محددة. ويجب على القراء الرجوع إلى الدرجات الفردية لكل بلد المُدرّجة على الموقع الإلكتروني للوكالة لتحديد ما إذا كانت أي تعريفات إضافية أو بديلة للفئات تنطبق.

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال الآراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية).

تصنيفات جودة إدارة الاستثمار بمقياس وطني

تعيّن الوكالة تصنيفات جودة إدارة الاستثمار بمقياس وطني لمديري الاستثمار وصناديقهم العاملة في الدول التي قد لا تنطبق فيها المقارنة مع المعايير الدولية، بالنسبة إلى بعض عوامل التصنيف، بسبب بعض ممارسات السوق المحلية المقبولة، الأقل صرامة بشكل عام. في تلك الحالات، يتم تقييم هذه العوامل فقط بالنسبة إلى معايير السوق المحلية. يُشار إلى التصنيفات ذات المقياس الوطني بمعرف خاص بالدولة المعنية، مثل "Strong (mar)" للمغرب، وهي قابلة للمقارنة فقط مع تصنيفات جودة إدارة الاستثمار الوطنية المعيّنة في الدولة نفسها ولا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها قابلة للمقارنة مع تصنيفات جودة إدارة الاستثمار المقدمة بمقاييس وطنية أخرى أو بالمقياس الدولي. في بعض الأسواق المحلية، قد تستخدم فيتش درجات تصنيف مختلفة بسبب اللوائح التنظيمية و/ أو اصطلاحات السوق. في هذه الحالات، يتم الكشف عن درجات التصنيفات والتعريفات، إذا كانت مختلفة عما هو مذكور أعلاه، وتحديدها بوضوح على الموقع الإلكتروني لفيتش الخاص بالسوق المحلية المعنية.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال الآراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية).

الآراء التي تقدمها شركات تابعة غير تصنيفية

تقدم الشركات الشقيقة لفيتش أيضاً آراءً للمختصين في إدارة المخاطر والمشاركين الآخرين في السوق.

على سبيل المثال، تقدم شركة *Business Monitor International* (BMI) آراءً حول شرائح القطاع ومخاطر الدول والمخاطر التشغيلية ذات الصلة بالدول، فضلاً عن أبحاث الاقتصاد الكلي. توفر فيتش للتعليم والتدريب المهني في مجال تحليل الائتمان وإدارته.

يتم تقديم هذه المنتجات والآراء بواسطة موظفين من شركات تابعة غير تصنيفية. إن الدرجات المستخدمة في الآراء المقدمة والآراء التي يتم التعبير عنها من قِبل الشركات التابعة غير التصنيفية ليست قابلة للتبادل مع تلك المستخدمة للتصنيفات أو الدرجات التي تعيها الوكالة وليست مكافئة لها.